



البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات

2027 - 2025

مشروع قانون المالية لسنة 2025

الفهرس

1	مقدمة
3	1. التطورات والآفاق الاقتصادية
3	1.1. تطورات السياق الدولي والوطني خلال 2024
6	2.1. الفرضيات الرئيسية للإطار الماكرو اقتصادي للفترة 2025-2027
8	2. آخر تطورات المالية العمومية
8	1.2. نتائج سنة 2023
11	2.2. نتائج تنفيذ قانون المالية في متم شتنبر 2024
15	3. البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات 2025 - 2027
15	1.3. التوجهات العامة متعددة السنوات
16	2.3. برمجة المداخيل للثلاث سنوات
19	3.3. برمجة النفقات للثلاث سنوات
24	4.3. بيان نفقات وموارد الخزينة
25	5.3. مقارنة مع البرمجة الميزانية السابقة
29	4. المخاطر الميزانية
29	1.4. المخاطر الماكرو اقتصادية
31	2.4. المخاطر المرتبطة بالتوقعات
36	3.4. المؤسسات والمقاولات العمومية
41	4.4. الضمانات العمومية
42	5.4. الشراكات بين القطاعين العام والخاص
45	5. استدامة المديونية
45	1.5. المخاطر المتعلقة بالمديونية
47	2.5. استدامة مديونية الخزينة
51	6. المخاطر طويلة الأمد المرتبطة بالتغير المناخي
51	1.6. الخصائص المناخية العامة للمغرب
52	2.6. قنوات انتقال المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية إلى المالية العمومية
52	3.6. تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري على الاقتصاد
56	4.6. استراتيجيات التخفيف والتكيف مع آثار التغير المناخي

مقدمة

وفقاً لأحكام القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، ولاسيما تلك التي تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز شفافية المالية العمومية ومواصلة إغناء المعلومة الاقتصادية والميزانية، تهدف هذه الوثيقة إلى إخبار البرلمان والشركاء والرأي العام بالبرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027.

وتهدف هذه الوثيقة إلى تحديد مسار المالية العمومية خلال الفترة 2025-2027، كما تتيح للبرلمان الحصول على مزيد من المعلومات وتعزيز قدرته على تتبع مدى مطابقة قوانين المالية السنوية لمساري عجز الميزانية والدين العمومي اللذين تستهدفهما الحكومة على المدى المتوسط، بالإضافة إلى المخاطر المحيطة بتحقيق هذه الأهداف.

كما يمكن هذا الإطار الميزاني المتوسط المدى من تحسين الرؤية حول آفاق المالية العمومية، وكذا من تعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب من لدن الشركاء والمستثمرين الوطنيين والأجانب.

وفي إطار مواصلة تعزيز الإطار الميزاني، تم إغناء هذه الوثيقة على مستوى المخاطر المالية وآثار التغير المناخي على المالية العمومية.

وفي هذا الصدد، تتطرق هذه الوثيقة إلى المحاور التالية:

- ◀ التطورات والآفاق الاقتصادية؛
- ◀ آخر تطورات المالية العمومية؛
- ◀ التوجهات والتوقعات الميزانية للفترة 2025-2027؛
- ◀ أهم المخاطر الميزانية واستدامة المديونية؛
- ◀ المخاطر طويلة الأمد للاحتباس الحراري واستراتيجيات التخفيف والتكيف.

ويندرج مسار المالية العمومية الناتج عن هذه البرمجة الميزانية في إطار مواصلة مسلسل خفض عجز الميزانية بهدف الحفاظ على استدامة الدين على المدى المتوسط، وذلك بالرغم من الضغوط المترتبة عن توالي الأزمات وموجات الجفاف في السنوات الأخيرة. وتتوخى الحكومة من خلال ذلك استعادة الهوامش الميزانية لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات المحتملة مع ضمان استمرارية الإصلاحات عبر مواصلة تعبئة الموارد المالية اللازمة وترشيد النفقات وتجويدها.

وهكذا، ووفقاً لما تم تقديمه أمام البرلمان شهر يوليوز 2024، في إطار العرض حول تنفيذ قانون المالية للنصف الأول من سنة 2024 والبرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027، ستواصل الحكومة

مسلسل ضبط المالية العمومية من أجل خفض عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام ووضع المديونية في منحى تنازلي نحو أقل من 67% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2027. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل سياق دولي صعب وظرفية اقتصادية معرضة لصدمة غير متوقعة قد تؤثر على مسار العجز والمديونية المستهدف، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف، عند الاقتضاء، من آثار مثل هذه الصدمات على الاقتصاد الوطني والفئات الهشة، مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على مسار ضبط المالية العمومية على المدى المتوسط.

1. التطورات والآفاق الاقتصادية

1.1. تطورات السياق الدولي والوطني خلال 2024

تطورات الاقتصاد العالمي

في سياق دولي متسم باستمرار عدم اليقين، أبان الاقتصاد العالمي عن قدراته على الصمود بالنظر أساساً إلى الأداء القوي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وظهور بوادر التعافي في منطقة اليورو. وموازة مع ذلك، أصبحت شروط التمويل تعود تدريجياً إلى طبيعتها مع انطلاق دورات التيسير النقدي من طرف البنك المركزي الأوروبي ابتداء من شهر يونيو والبنك الاحتياطي الفيدرالي شهر ستمبر وذلك بعد عودة التضخم لمستويات قريبة من هدف استقرار الأسعار.

في هذا السياق، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تسارعا في معدل نموها ليصل إلى 3,1٪، على أساس سنوي، خلال الفصل الثاني من سنة 2024، بارتفاع بـ 0,2 نقطة مقارنة مع الفصل السابق. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى تحسن نفقات استهلاك الأسر وارتفاع الصادرات.

كما واصل اقتصاد منطقة اليورو وتيرة نموه الموجب منذ سنة، ليلبغ 0,6٪ خلال الفصل الثاني من سنة 2024، على أساس سنوي، مقابل 0,5٪ خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التطور بشكل خاص إلى الأداء الجيد للطلب الخارجي. وحسب الدول، شمل هذا التحسن اسبانيا على الخصوص، إذ سجلت أعلى معدل نمو في المنطقة (2,9٪ خلال الفصل الثاني من سنة 2024 مقابل 2,6٪ خلال الفصل الأول) وذلك نتيجة للأداء الجيد لكل من الطلب الداخلي والقطاع السياحي، وبدرجة أقل إيطاليا (0,9٪ مقابل 0,6٪). وظل معدل النمو مستقرا في البرتغال في 1,5٪، في الوقت الذي شهد فيه تباطؤا في فرنسا (1,0٪ مقابل 1,5٪). أما ألمانيا، التي تواجه ركودا اقتصاديا (0,0٪ مقابل -0,1٪)، فلايزال قطاعها الصناعي يعاني من ارتفاع الكلفة الطاقية.

وبالنسبة لأهم الدول الصاعدة، تباطأ النمو الاقتصادي في الصين ليتراجع إلى 4,7٪ خلال الفصل الثاني من سنة 2024، على أساس سنوي، مقابل 5,3٪ خلال الفصل الأول، مسجلا بذلك أدنى مستوى له منذ الفصل الأول من سنة 2023. وفي البرازيل، ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 3,3٪ خلال الفصل الثاني من سنة 2024، على أساس سنوي، بعد 2,5٪ خلال الفصل السابق. أما بالنسبة للهند، فقد بلغ نمو اقتصادها 7,6٪ خلال الفصل الثاني من سنة 2024، على أساس سنوي، مقابل 7,8٪ خلال الفصل السابق.

وفيما يتعلق بالأسعار، انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة ليعود، في ستمبر 2024، إلى 2,4٪ على أساس سنوي، مقابل 3,4٪ في متم سنة 2023، وهو أدنى مستوى له منذ فبراير 2021. كما سجلت

منطقة اليورو انخفاضاً في معدل التضخم ليبلغ 1,8٪، على أساس سنوي، خلال شهر شتنبر، وهو أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات، مقابل 2,9٪ في نهاية سنة 2023.

وبخصوص سوق الشغل، ارتفع معدل البطالة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى 4,1٪ خلال شهر غشت مقابل 3,7٪ نهاية سنة 2023، في حين تراجع في منطقة اليورو إلى 6,4٪ خلال شهر غشت، وهو أدنى مستوى له منذ ثلاثين سنة، مقابل 6,5٪ نهاية سنة 2023، مع تسجيل معدلات متباينة من دولة إلى أخرى.

ومن حيث الآفاق، ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2024، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي 3,2٪ سنة 2024 مقابل 3,3٪ سنة 2023. فعلى مستوى الدول المتقدمة، من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي نمواً يبلغ 1,8٪ سنة 2024 مقابل 1,7٪ سنة 2023. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 2,8٪ مقارنة بـ 2,9٪ سنة 2023، مدعوماً بتحسين الاستهلاك المحلي والاستثمار غير السكني إلى جانب الأداء الجيد لسوق الشغل. ومن المتوقع أن يتسارع معدل النمو في منطقة اليورو بـ 0,4+ نقطة ليبلغ 0,8٪ في سنة 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى الأداء المهم للصادرات. وحسب الدول، من المتوقع أن تشهد ألمانيا ركوداً اقتصادياً سنة 2024 مقابل -0,3٪ في سنة 2023، بينما من المتوقع أن يتعزز النشاط الاقتصادي في إسبانيا ليصل إلى 2,9٪ سنة 2024 مقابل 2,7٪ سنة 2023. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يستقر معدل النمو في 1,1٪ في فرنسا وفي 0,7٪ في إيطاليا.

أما بخصوص الدول النامية والاقتصادات الصاعدة، فمن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي بشكل طفيف ليتراجع إلى 4,2٪ خلال سنة 2024، مقابل 4,4٪ في سنة 2023، حيث من المرتقب أن يشمل هذا التباطؤ العديد من المناطق. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في الصين إلى 4,8٪ مقابل 5,2٪ في سنة 2023، وذلك بسبب الصعوبات التي يواجهها قطاع العقارات وضعف ثقة المستهلكين. كما يتوقع أن يسجل الاقتصاد في الهند تباطؤاً ليتراجع إلى 7,0٪ مقابل 8,2٪، وذلك بعد تلاشي آثار الانتعاش الاقتصادي بعد الوباء. ومن المتوقع أن يستقر معدل النمو في روسيا عند 3,6٪ في سنة 2024، بسبب تباطؤ وتيرة كل من الاستثمار والاستهلاك.

الوضعية الاقتصادية الوطنية الراهنة

على الرغم من توالي الصدمات وتزامنها، يؤكد الاقتصاد المغربي قدراته على الصمود. ففي سنة 2023، نجح المغرب في كبح الضغوط التضخمية وخلق دينامية في النمو الاقتصادي وذلك على الرغم من استمرار الجفاف وتداعيات زلزال الحوز.

وهكذا، سجل الاقتصاد الوطني انتعاشاً بـ 3,4% في سنة 2023 مقابل 1,5% سنة 2022، مؤكداً بذلك على التسارع الذي تعرفه وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,6% مقابل 3,2%، والارتفاع الطفيف للقيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1,4% بعد انخفاضها الحاد بنسبة -11,3% في السنة السابقة، وذلك بفعل الزيادة النسبية لمحصول الحبوب مقارنة بمستواه المتدني في الموسم المنصرم.

ففيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، تعافت القيمة المضافة للقطاع الثانوي بـ 1,3% مقابل -2,7% في سنة 2022 وشمل الارتفاع قطاع الصناعات التحويلية (2,7% مقابل 0,6%) والكهرباء والماء (0,7% مقابل -4,4%)، في حين واصلت القطاعات الاستخراجية انكماشها (-2,7% مقابل -23%) وكذا البناء (-0,4% مقابل -3,7%). ومن جهة أخرى، عززت القيمة المضافة للقطاع الثالث انتعاشها، حيث ارتفعت بنسبة 4,4% مقابل 6,8%، وذلك بفعل استمرار الأداء الجيد لقطاع السياحة (23,5% مقابل 68,0%).

وفي سنة 2024، يشهد الاقتصاد الوطني تطوراً إيجابياً على الرغم من الوضع الاقتصادي الدولي الذي لا يزال هشاً، مع استمرار تلاشي الضغوط التضخمية ودينامية القطاعين الثانوي والثالث. وهكذا، بلغ النمو الاقتصادي 2,5% خلال الفصلين الأول والثاني من سنة 2024، نتيجة لتسارع نمو الأنشطة غير الفلاحية الذي مكن من تخفيف آثار انخفاض القيمة المضافة الفلاحية. وهكذا، انتعش القطاع الثانوي بـ 3,8% خلال الفصل الثاني مقابل -2,4% خلال نفس الفترة من سنة 2023 بفعل انتعاش قطاع الصناعات الاستخراجية (23,6% مقابل 9,6%) والصناعات التحويلية (2,9% مقابل 1,6%) والبناء (3,6% مقابل -2,4%). وبعد انتعاشها المهم خلال السنة السابقة، حافظت القيمة المضافة للقطاع الثالث على ديناميتها بنسبة 3,1% مقابل 5,0%، مدعومة بأنشطة خدمات الإيواء والمطاعم (9,3% مقابل 32,8%) والنقل والتخزين (5,1% مقابل 6,9%).

وأخذاً بعين الاعتبار لهذه العناصر وعلى ضوء تطورات أهم مؤشرات الظرفية، تم خفض آفاق نمو الناتج الداخلي الخام لسنة 2024 بمقدار -0,4 نقطة مقارنة بالتوقعات الأولية لقانون المالية لسنة 2024، ليبلغ 3,3%، وذلك بعد تقليص توقعات نمو القيمة المضافة الفلاحية إلى -1,8% بدلاً من 5,9%. ويعود هذا التراجع إلى تأكيد انخفاض المحصول الزراعي إلى 31,2 مليون قنطار بدل 75 مليون قنطار المتوقعة في البداية، نتيجة تأخر التساقطات وتراجع المساحات المزروعة (-33% إلى 2,5 مليون هكتار). وفي المقابل، فقد تم تحيين توقع نمو القيمة المضافة غير الفلاحية إلى 3,7% بدلا من التوقعات الأولية المحددة في 3,5%، بفعل أداء أحسن من المتوقع لقطاعات البناء والأنشطة الاستخراجية والصناعات التحويلية، فضلاً عن استمرار دينامية قطاع الخدمات.

2.1. الفرضيات الرئيسية للإطار الماكرو اقتصادي للفترة 2025-2027

تستند التوقعات على المدى المتوسط إلى البيانات المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2023، بالإضافة إلى أحدث تطورات الظرفية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي.

جدول 1 : الفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

توقعات			التنبؤات المحدثة	
2027	2026	2025	2024	
4,2%	4,1%	4,6%	3,3%	معدل النمو
4,7%	4,4%	11,0%	-1,8%	- القيمة المضافة الفلاحية
4,2%	4,0%	3,7%	3,7%	- القيمة المضافة غير الفلاحية
2,0%	2,0%	2,0%	1,3%	معدل التضخم
				سعر الصرف
9,8	9,8	9,8	10,0	- دولار- درهم
10,9	10,9	10,9	10,9	- الأورو- درهم
80	80	80	83	سعر البترول (دولار/برميل)
500	500	500	535	سعر غاز البوتان (دولار/طن)
70	70	70	31,2	إنتاج الحبوب (مليون قنطار)

وتتجلى الفرضيات الرئيسية للإطار الماكرو اقتصادي للسنوات الثلاث المقبلة فيما يلي:

◀ سعر برميل النفط الخام برنت 80 دولارًا كمتوسط في الفترة 2025-2027 وذلك بعد تسجيل 83 دولارًا للبرميل سنة 2024؛

◀ الإبقاء على سعر صرف الأورو مقابل الدولار في حوالي 1,085 كمتوسط ؛

◀ تسارع الطلب الأجنبي الموجه إلى المغرب (دون الفوسفات ومشتقاته) ليلبغ 3,2% في سنة 2025 و 3,4% خلال سنتي 2026 و 2027؛

◀ إنتاج متوسط للحبوب بـ 70 مليون قنطار؛

◀ تراجع سعر غاز البوتان إلى 500 دولارًا للطن اعتبارًا من سنة 2025، مقابل 535 دولارًا للطن في سنة 2024، والإبقاء على هذا المستوى خلال الفترة 2026 - 2027.

واعتمادا على هذه الفرضيات، من المرتقب أن يصل النمو الاقتصادي إلى 4,6% مقارنة بـ 3,3% سنة 2024 في سياق يتسم بتحسن السياق الدولي لا سيما الآفاق الاقتصادية في منطقة اليورو (1,2% مقابل 0,8%). ومن المتوقع أن يكون هذا النمو مدعوماً، من جهة، بارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 11,0% تحت فرضية العودة إلى سنة فلاحية متوسطة، ومن جهة أخرى، باستمرار دينامية الأنشطة غير

الفلاحية بنسبة نمو في حدود 3,7%، وذلك بفعل تسارع الطلب الخارجي الموجه إلى بلادنا. بناءً على ذلك، يُتوقع أن تعزز القطاعات الإنتاجية ديناميتها لتسجل معدلات نمو بنسبة 3,9% في القطاع الثانوي و3,6% في القطاع الثالث.

أما على مستوى الطلب، فمن المتوقع أن يكون النمو في سنة 2025 مدعوماً بالطلب الداخلي على الخصوص، بمساهمة تقارب +3,9 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن يساهم استهلاك الأسر بما قدره +1,6 نقطة وذلك في ظل تحسن مداخيل الفلاحين واستمرار تراجع الضغوط التضخمية مدعوماً بزيادة الأجور ومواصلة تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر. وفي المقابل، من المرتقب أن يساهم استهلاك القطاع العمومي بنسبة +1,1 نقطة. في حين سيساهم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بما يقارب +0,8 نقطة في النمو.

وفيما يتعلق بالتضخم، واصل هذا الأخير مساره التنازلي ليتراجع إلى 0,8% خلال شهر شتنبر 2024 على أساس سنوي لينحصر في 1,1% كمعدل خلال التسعة أشهر الأولى من السنة مقابل 6,9% خلال السنة المنصرمة، وذلك ارتباطاً بانخفاض أسعار المنتجات الأساسية فضلا عن تشديد السياسة النقدية الذي واكبته التدابير المتخذة من طرف الحكومة للحد من انتقال الضغوط التضخمية إلى المواد الغذائية على وجه الخصوص. وبالتالي، مكنت عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار وكذا تثبيت التوقعات التضخمية من تيسير السياسة النقدية عبر تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس في يونيو 2024 إلى 2,75%، ثم الحفاظ عليه دون تغيير في شتنبر 2024. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن ينحصر التضخم في 1,3% في المتوسط سنة 2024 مقابل 6,1% سنة 2023، قبل أن يستقر في حدود 2% سنة 2025.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي من تحسن الظروف الدولية واستمرار زخم مشاريع الإصلاح الهيكلي والمشاريع الكبرى الاستراتيجية في قطاع الماء والنقل، بالخصوص، وتلك المتعلقة بتنظيم كأس الأمم الأفريقية 2025 وكأس العالم 2030. وبحلول سنة 2027، يُتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الخام 4%، تماشياً مع عودته التدريجية إلى مستواه الممكن على المدى الطويل.

إلا أن هذه التوقعات تظل عرضة للتقلبات الناتجة عن الصراعات الجيوسياسية وتأثيرها على النمو في منطقة اليورو، بالإضافة إلى المخاطر المحتملة في حال توالي سنوات أخرى من الجفاف.

2. آخر تطورات المالية العمومية

1.2. نتائج سنة 2023

عرفت سنة 2023 استمرار مسار ضبط المالية العمومية الذي ابتدأ في أعقاب أزمة كوفيد-19، حيث واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي ليبلغ 4,3% من الناتج الداخلي الخام، بعدما بلغ 5,4% في 2022. ويبقى هذا المستوى أقل من المستوى المستهدف في قانون المالية 2023 والمحدد في 4,5% من الناتج الداخلي الخام.

ويعزى هذا التحكم في نسبة العجز إلى التحسن الذي سجلته المداخيل الجبائية وغير الجبائية، مما أتاح تسريع المجهود الاستثماري في المشاريع الهيكلية، خاصة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، وكذا تغطية النفقات الاستثنائية المرتبطة بالتدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للأسر وتعزيز النشاط الاقتصادي، إلى جانب دعم ضحايا زلزال الحوز.

المداخيل العادية

تعزى دينامية المداخيل الجبائية، التي ارتفعت بـ 14 مليار درهم أو + 5,6% مقارنة بسنة 2022، أساسا إلى أثر الإجراءات المرتبطة بتحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي، لاسيما عبر تطبيق الحجز من المنبع لبعض الضرائب وإلغاء 14 نفقة ضريبية متعلقة بالضريبة على الشركات، بالإضافة إلى المبالغ المحصلة بفضل أداء الإدارة الضريبية.

جدول 2: تطورات المداخيل في سنة 2023 (بمليون درهم)

نسبة الإنجاز	التطور		2023	2022	بملايين الدراهم
	القيمة	%			
103,7%	22 208	7,4%	324 142	301 934	المداخيل الجارية
103,1%	13 867	5,6%	263 249	249 382	المداخيل الجبائية
102,3%	1 463	2,4%	62 293	60 830	الضريبة على الشركات
105,8%	2 761	5,8%	50 731	47 970	الضريبة على الدخل
97,3%	3 001	4,0%	77 209	74 208	الضريبة على القيمة المضافة
96,1%	4 679	24,0%	24 137	19 458	في الداخل
97,9%	-1 678	-3,1%	53 072	54 750	على الاستيراد
103,0%	1 175	3,7%	32 780	31 605	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
109,4%	2 541	18,3%	16 436	13 895	الرسوم الجمركية
125,5%	1 992	11,1%	20 010	18 018	رسوم التسجيل والتنبر
104,9%	8 179	16,8%	56 823	48 644	المداخيل غير الجبائية
71,9%	841	6,4%	13 987	13 146	المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
138,9%	5 731	16,1%	41 229	35 498	مداخيل أخرى
32,1%	1607	-	1 607	0	المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة

أما المداخيل غير الجبائية، فقد بلغت 56,8 مليار درهم، من ضمنها 14 مليار درهم برسم المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية و1,6 مليار درهم تم تحصيلها من بيع حصة الدولة في رأسمال "شركة تهيئة وتطوير مازاكان Mazagan"، بينما بلغت المداخيل الأخرى 41,2 مليار درهم. وتشمل هذه المداخيل 25,4 مليار درهم برسم آليات التمويل المبتكرة، أي نفس المستوى المسجل سنة 2022. ويندرج اللجوء إلى هذه الآليات، التي تم الشروع بالعمل بها سنة 2019، في سياق تعبئة موارد إضافية، دون اللجوء إلى الاقتراض، لمواكبة الأوراش الاجتماعية والاقتصادية المهيكلة التي التزمت بها الحكومة.

وترتكز هذه الآليات، التي تعتمد أساسا على رافعة التدبير النشط للملك الخاص للدولة، على تفويت الأصول العقارية إلى هيئات التوظيف الجماعي العقاري، موازاة مع الإبقاء على استغلالها الحالي وبالتالي استمرارية المرفق العام، وذلك من خلال إبرام عقود كراء طويلة الأمد. وتعود ملكية هذه الهيئات بشكل أساسي إلى مستثمرين مؤسستين (صندوق الإيداع والتدبير والصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) وتضم مباني حكومية وظيفية (المباني الإدارية والمستشفيات والمؤسسات التعليمية والمحاكم وما إلى ذلك).

النفقات العادية والاستثمار

سجلت النفقات إجمالا ارتفاعا قدره 22 مليار درهم مقارنة بسنة 2022، حيث بلغت النفقات العادية 293,2 مليار درهم في 2023، محققة بذلك زيادة بقيمة 5,1 مليار درهم (+1,8%) مقارنة بسنة 2022. ويعود هذا التطور، من جهة، إلى الزيادة في نفقات السلع والخدمات بمقدار 14,2 مليار درهم (+6,5%)، وارتفاع فوائد الدين بمبلغ 2,7 مليار درهم (+9,5%)، ومن جهة أخرى، إلى تراجع نفقات المقاصة (-11,8 مليار درهم أو -28,4%). أما بالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد بلغت 110,8 مليار درهم، مسجلة زيادة بقيمة 17 مليار درهم مقارنة بسنة 2022.

جدول 3: تطورات النفقات في سنة 2023 (بمليون درهم)

نسبة الإنجاز	التطور		2023	2022	بملايين الدراهم
	القيمة	%			
100,6%	5 082	1,8%	293 217	288 135	النفقات الجارية
97,4%	4 009	2,7%	151 765	147 756	الأجور
101,5%	10 204	14,6%	80 289	70 085	سلع وخدمات أخرى
104,2%	2 717	9,5%	31 220	28 502	فوائد الدين
112,7%	-11 848	-28,4%	29 943	41 791	المقاصة
	17 126	124,1%	30 925	13 800	الرصيد العادي
121,5%	16 997	18,1%	110 764	93 767	الاصدارات برسم الاستثمار

تعزى هذه الزيادة في النفقات، بشكل أساسي، إلى المجهود الاستثماري المرتبط بالمشاريع الهيكلية، خاصة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، بالإضافة إلى تغطية نفقات القطاعات الاجتماعية والنفقات الاستثنائية المرتبطة بالإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم القدرة الشرائية للأسر ودعم المؤسسات العمومية المتأثرة بارتفاع الأسعار. وقد شمل هذا المجهود المالي ما يلي:

◀ 4,5 مليار درهم لدعم الإصلاحات في قطاعي التعليم والصحة؛

◀ 3,4 مليار درهم للتدابير الرامية إلى التخفيف من آثار التضخم، خصوصا لضبط تكلفة إنتاج المواد الغذائية الأساسية؛

◀ 4 مليار درهم لدعم ميزانية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بهدف تخفيف تكاليف إنتاج الكهرباء والحفاظ على استقرار أسعار البيع؛

◀ 3 مليار درهم في إطار التدابير الطارئة لمواجهة الإجهاد المائي.

الحسابات الخصوصية للخزينة

سجلت الحسابات الخصوصية للخزينة فائضا قدره 17 مليار درهم، مقابل 8,4 مليار درهم في عام 2022. ويمكن تفسير هذا المستوى برصيد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية بمقدار 16,2 مليار درهم، خاصة "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال"، الذي حقق فائضا بقيمة 17,2 مليار درهم.

تجدر الإشارة إلى أنه اعتبارا من دجنبر 2023، ابتدأ صرف المساعدات في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر عبر "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، المخصص لتمويل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، لينضاف بذلك إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض. وخلال سنة 2023، بلغت موارد هذا الصندوق 15,8 مليار درهم مقابل نفقات بقيمة 13,5 مليار درهم.

عجز الميزانية وتمويله

ترتب عن هذه المداويل والنفقات، بالإضافة إلى الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة، عجز ميزانياتي بلغ 62,8 مليار درهم، أي 4,3% من الناتج الداخلي الخام بنهاية سنة 2023. وأخذا بعين الاعتبار انخفاض رصيد العمليات العالقة بقيمة 9,3 مليار درهم، فقد أسفر بيان نفقات وموارد الخزينة عن حاجيات تمويلية بقيمة 72,1 مليار درهم.

وقد تمت تغطية هذه الحاجيات، وكذا التدفق الصافي لعمليات التوظيف في السوق النقدية بقيمة 11,9 مليار درهم ولرصيد الحساب الجاري للخزينة بمقدار 6,8 مليار درهم، عبر اللجوء أساسا إلى سوق الدين

الداخلي بمبلغ صافي قدره 39,6 مليار درهم، وتعبئة تمويلات خارجية بمبلغ صافي قدره 35 مليار درهم، وارتفاع الودائع لدى الخزينة بـ 13,7 مليار درهم.

ويغطي صافي التمويل الداخلي اكتتابات بمبلغ 272,2 مليار درهم، مقابل 156,3 مليار درهم في سنة 2022، وتسديدات أقساط أصل الدين بمبلغ 232,6 مليار درهم، مقابل 113,8 مليار درهم في السنة السابقة. أما التمويل الخارجي، فيشمل سحوبات بمبلغ 45,5 مليار درهم منها 26,1 مليار درهم من السوق المالية الدولية، مقابل 29,7 مليار درهم في سنة 2022، وتسديدات بقيمة 10,5 مليار درهم مقابل 23,6 مليار درهم.

2.2. نتائج تنفيذ قانون المالية في متم شتنبر 2024

أسفر بيان نفقات وموارد الخزينة، في متم شهر شتنبر 2024، عن عجز في الميزانية قدره 35,5 مليار درهم، مقابل 32,5 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعكس هذا التطور ارتفاعا في النفقات الإجمالية (+31,5 مليار درهم) يفوق الزيادة المسجلة في المداخيل (+28,4 مليار درهم)، وذلك ارتباطا بالدعم المقدم للفئات المستهدفة في إطار برنامج الحماية الاجتماعية وصندوق تدبير آثار زلزال الحوز.

المداخيل العادية

سجلت المداخيل، على أساس صافي من التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، نسبة إنجاز قدرها 77,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية، وقد ارتفعت بمقدار 28,4 مليار درهم (+12,2%) مقارنة مع نهاية شتنبر 2023.

حققت المداخيل الجبائية نسبة إنجاز بلغت 82,8% وزيادة مهمة قدرها 23,9 مليار درهم (+11,9%). وبلغت التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، بما في ذلك الحصة التي تتحملها الجماعات الترابية، 13,6 مليار درهم مقارنة بـ 9,7 مليار درهم نهاية شتنبر 2023.

وتعزى دينامية المداخيل الجبائية، بشكل أساسي، إلى الإجراءات الواردة في قوانين المالية 2023 و2024، والتي شملت تطبيق مبدأ الحجز من المنبع لبعض الضرائب (الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، الضريبة على القيمة المضافة) وإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية (إلغاء 14 إجراء مرتبط بالضريبة على الشركات سنة 2023 و25 إجراء متعلق بالضريبة على القيمة المضافة سنة 2024)، إلى جانب تعزيز عمليات التحصيل والمراقبة من طرف الإدارة الضريبية.

وفيما يلي أبرز التطورات حسب طبيعة الضريبة والرسوم :

◀ **الضريبة على الشركات:** بنسبة إنجاز بلغت 92,1% وزيادة قدرها 6,2 مليار درهم (+12,6%). يعزى تطور هذه الضريبة بشكل أساسي إلى ارتفاع المداخل برسم الدفعات الثلاثة الأولى (+3 مليار درهم) والتسوية التكميلية (+2,3 مليار درهم)، بالإضافة إلى الضريبة المقتطعة من المنبع على الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت والمكافآت الممنوحة للغير (+0,9 مليار درهم)؛

◀ **الضريبة على الدخل:** بنسبة إنجاز بلغت 83%، ارتفعت المداخل برسم هذه الضريبة بـ 5,1 مليار درهم (+13,2%) نتيجة تحسن المداخل المتأتية من الضريبة على الأجور (+1,7 مليار درهم) وعلى الأرباح العقارية (+0,5 مليار درهم)، بالإضافة إلى الضريبة المقتطعة من المنبع على الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت والأرباح الناتجة عن تفويت قيم منقولة (+0,7 مليار درهم)؛

◀ **الضريبة على القيمة المضافة :** بنسبة إنجاز بلغت 77,5%، ارتفعت المداخل المتأتية من هذه الضريبة بـ 7,6 مليار درهم بفضل المبالغ المحصلة من الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد (+4,2 مليار درهم أو +10,9% بفضل ارتفاع الواردات) والضريبة على القيمة المضافة في الداخل (+3,3 مليار درهم أو +15,9% نتيجة انتعاش الاستهلاك وأثر الإجراءات المدرجة في قانون المالية 2024)؛

◀ **الضريبة الداخلية على الاستهلاك :** بنسبة إنجاز بلغت 79,9% وزيادة قدرها 2,4 مليار درهم (+10,5%)، تعود هذه التطورات أساساً إلى تحسن مداخل الضريبة على المنتجات الطاقية (+1,2 مليار درهم أو +10%) وعلى التبغ (+0,6 مليار درهم أو +6,9%) وعلى المنتجات الأخرى (+0,6 مليار درهم أو +28,9%)؛

◀ **الرسوم الجمركية :** سجلت نسبة إنجاز بلغت 86,3% وزيادة قدرها 1,8 مليار درهم (+15,4%)؛

◀ **رسوم التسجيل والتنبر :** سجلت هذه الرسوم نسبة إنجاز بلغت 81,6% وارتفعا قدره 420 مليون درهم (+2,7%)، نتيجة زيادة مداخل رسوم التسجيل (+224 مليون درهم)، والضريبة على عقود التأمين (+137 مليون درهم) والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات (+79 مليون درهم).

أما بالنسبة للمداخل غير الجبائية، فقد بلغت 34,1 مليار درهم مقارنة بـ 30,3 مليار درهم في نهاية شتنبر 2023. وتشمل هذه المداخل 12,1 مليار درهم من المؤسسات والمقاولات العمومية (منها 5,8

مليار درهم من مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط و2,7 مليار درهم من بنك المغرب و2 مليار درهم من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية و690 مليون درهم من اتصالات المغرب) و1,7 مليار درهم متأتية من عائدات بيع مساهمات الدولة.

كما تضم هذه المداخيل مبلغ 11 مليار درهم برسم آليات التمويل المبتكرة والتي تمثلت في تفويت أصول عقارية (مباني إدارية ومستشفيات ومؤسسات تعليمية ومحاكم) للصندوق المغربي للتقاعد وصندوق الإيداع والتدبير والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

النفقات العادية والاستثمار

بلغت النفقات العادية 230,6 مليار درهم، مسجلة نسبة إنجاز قدرها 75,1% وارتفاعاً بمقدار 13,4 مليار درهم مقارنة مع نهاية شتنبر 2023. ويعزى هذا التطور إلى زيادة النفقات على السلع والخدمات بمقدار 14,3 مليار درهم وإلى ارتفاع طفيف في فوائد الدين بمقدار 1,8 مليار درهم. أما تحملات المقاصة فقد سجلت تراجعاً قدره 2,6 مليار درهم.

وقد طبع تنفيذ نفقات السلع والخدمات إنجازاً بنسبة 74,8% لنفقات الموظفين و67,6% للنفقات المتعلقة بـ "السلع والخدمات الأخرى"، بزيادة قدرها 8,1 مليار درهم و6,1 مليار درهم، على التوالي، مقارنة مع نهاية شتنبر 2023.

ومن جهتها، سجلت فوائد الدين نسبة إنجاز بلغت 76,2%، محققة بذلك زيادة في فوائد الدين الخارجي (+2,2 مليار درهم) مقابل انخفاض في فوائد الدين الداخلي (-0,4 مليار درهم).

وعرفت تحملات المقاصة نسبة إنجاز 115,9%، مسجلة تراجعاً قدره 2,6 مليار درهم مقارنة مع نهاية شتنبر 2023. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع تكلفة غاز البوتان (بانخفاض 1,2 مليار درهم لتبلغ 11,4 مليار درهم) وتكلفة الدقيق الوطني من القمح اللين (بتراجع قدره 1,6 مليار درهم لتبلغ 1,7 مليار درهم)، في حين ارتفعت تكلفة السكر بمقدار 0,3 مليار درهم لتصل إلى 4,9 مليار درهم. وبلغت الإعانات المقدمة للمهنيين في قطاع النقل الطرقي حوالي 1,6 مليار درهم، وهو نفس المستوى المسجل في نفس الفترة من السنة الماضية. ويجدر التذكير أنه تم البدء بتخفيض جزئي للدعم المقدم على غاز البوتان اعتباراً من 20 مايو 2024، بمقدار 2,5 درهم لقرارورة 3 كلغ و10 دراهم لقرارورة 12 كلغ.

وقد أسفرت هذه التطورات على مستوى المداخيل والنفقات عن فائض عادي بلغ 31,3 مليار درهم، مقابل 16,3 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فقد بلغت الإصدارات حوالي 70,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 4,8 مليار درهم مقارنة مع نهاية شتنبر 2023، مسجلة بذلك نسبة إنجاز بلغت 70,4% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2024.

الحسابات الخصوصية للخزينة

سجلت الحسابات الخصوصية للخزينة رصيذا إيجابيا قدره +3,9 مليار درهم، مقارنة بـ +17,1 مليار درهم في نهاية شتنبر 2023، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تطور رصيد "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" (-4,3 مليار درهم مقابل +10,2 مليار درهم في نهاية شتنبر 2023).

تمويل عجز الميزانية

بالنظر إلى هذه التطورات وانخفاض رصيد العمليات العالقة بمبلغ 0,5 مليار درهم، أسفر بيان موارد وتكاليف الخزينة عن حاجيات تمويلية تبلغ 36,1 مليار درهم مقارنة بـ 45,9 مليار درهم في نفس الفترة من السنة الماضية.

بلغ صافي التمويلات المعبأة في السوق الداخلي 57,5 مليار درهم و5,9 مليار درهم من القروض الخارجية. ويغطي صافي التمويل الداخلي اكتتابات بمبلغ 163,3 مليار درهم وتسديدات رأس المال بمبلغ 105,8 مليار درهم. أما التمويل الخارجي، فيشمل سحوبات بمبلغ 24,5 مليار درهم وتسديدات بقيمة 18,7 مليار درهم.

3. البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات 2025 - 2027

1.3. التوجهات العامة متعددة السنوات

تندرج البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027 في إطار خطة العمل على المدى المتوسط التي تم وضعها وفق التوجيهات الملكية السامية وأولويات البرنامج الحكومي، خاصة فيما يتعلق بمواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وعليه، وفي ظل سياق دولي لازال يتسم بهيمنة عدم اليقين بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية وسياق وطني يتميز خصوصا بعجز في الموارد المائية، تهدف توجهات الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الميزانية برسم الفترة 2025-2027 إلى الحفاظ على التوازن بين ضرورة استكمال الأوراش الكبرى التي تبنتها المملكة خلال السنوات الأخيرة من جهة، واستدامة المالية العمومية واستمرار استعادة الهوامش المالية، من جهة أخرى.

وتضمنت البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027 التدابير اللازمة لمواصلة تنزيل المكونات الأخيرة لورش تعميم الحماية الاجتماعية، لاسيما عبر توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل. إضافة لذلك، أخذت هذه البرمجة بعين الاعتبار التدابير التي قررتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين. ويتعلق الأمر أساسا بالزيادة في الأجور على ضوء مخرجات الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين، وكذا دعم أسعار بعض المواد الأساسية.

أما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فقد تم من خلال البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027 ترسيخ الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة في إطار الاستجابة للحاجيات الاستعجالية للمملكة، وعلى رأسها برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز والبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027) وتعزيز البنيات التحتية.

كما تأخذ البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027 بعين الاعتبار إطلاق برامج واستراتيجيات أخرى، مثل الاستراتيجية الرقمية الجديدة "المغرب الرقمي 2030" وخارطة الطريق الجديدة للتشغيل.

وعلى صعيد آخر، اعتمد إعداد هذه البرمجة الميزانية على التحديد الدقيق للأولويات فيما يخص برمجة نفقات الميزانية العامة، وهو ما تمت ترجمته من خلال ترشيد نفقات التسيير الجارية، خصوصا تلك المرتبطة بالدراسات ومصاريف التنقل وتنظيم الاحتفالات، وكذا من خلال البرمجة الدقيقة لمشاريع الاستثمار المهيكلة ذات القيمة المضافة.

2.3. برمجة المداخل للثلاث سنوات

يعكس تطور المداخل العادية للفترة الممتدة بين 2025 و2027 تحسناً في كل من المداخل الجبائية، الداخلية منها والجمركية، والمداخل غير الجبائية، بزيادة قدرها 9,7% في سنة 2025، مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2024، و4,5% في 2026 واستقرارها عند نفس المستوى في 2027.

جدول 4: البرمجة الميزانية الإجمالية لمداخل الميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2027	توقعات 2026	مشروع قانون المالية 2025	قانون المالية 2024	
410 863	409 345	391 672	336 049	المداخل العادية (الميزانية العامة)
354 753	338 552	320 079	270 797	المداخل الجبائية (1)
153 686	146 780	139 268	116 942	- الضرائب المباشرة
81 565	77 350	73 006	59 918	• الضريبة على الشركات
66 378	63 754	60 868	52 739	• الضريبة على الدخل
5 743	5 676	5 394	4 286	• الزيادات المترتبة على التأخير و مداخل أخرى
154 319	146 849	137 789	118 851	- الضرائب غير المباشرة
114 376	108 127	100 889	86 911	• الضريبة على القيمة المضافة
42 060	39 458	36 844	29 403	في الداخل
72 316	68 669	64 045	57 508	للاستيراد
39 943	38 722	36 901	31 940	• الضريبة الداخلية على الاستهلاك
14 300	14 064	13 700	12 500	التبغ
21 443	20 691	19 451	16 640	المنتجات الطاقية
4 200	3 967	3 750	2 800	مواد أخرى
22 359	21 857	21 283	15 728	- الرسوم الجمركية
24 389	23 066	21 739	19 276	- رسوم التسجيل والتنبر
56 110	70 793	71 593	65 253	المداخل غير الجبائية
16 867	21 550	22 550	19 480	• مداخل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
33 243	43 243	43 043	40 773	• مداخل أخرى
6 000	6 000	6 000	5 000	• مداخل متأتية من تفويت مساهمات الدولة

(1) على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

1.2.3. المداخيل الجبائية:

من المتوقع أن تستمر المداخيل الجبائية في نمو مضطرب على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بالنظر للأثر المرتقب للإصلاحات المتعلقة بتفعيل القانون-الإطار للإصلاح الجبائي. وهكذا، ينتظر أن تبلغ هذه المداخيل 320,1 مليار درهم في سنة 2025، بزيادة قدرها 12% مقارنة بالتوقعات الختامية لسنة 2024، كما ستبلغ هذه المداخيل 338,6 مليار درهم في سنة 2026، بزيادة بنسبة 5,8% مقارنة بسنة 2025. وفي سنة 2027، من المتوقع أن تبلغ 354,8 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 4,8%.

تعتمد هذه التوقعات على فرضيات الإطار الماكرو اقتصادي وكذا على خصوصيات الرسوم والضرائب. كما تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاستثنائية المعايينة وكذا الأثر المالي للتدابير المرتقبة وفقا للأهداف الأساسية للقانون-الإطار للإصلاح الجبائي.

وفي هذا الإطار، تهدف التدابير الجبائية المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025، بالأساس، إلى تخفيف الضغط الضريبي على الملزمين وتحفيز التشغيل وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات والتحديث المستمر للممارسات الضريبية، فضلا عن مواصلة التدابير الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية، لا سيما في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج والجفاف.

وتتجلى أهم التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2025 فيما يلي:

◀ إصلاح الضريبة على الدخل: يتعلق هذا الإصلاح، الذي يعكس التزام الحكومة بما تم الاتفاق عليه في إطار دورة أبريل 2024 للحوار الاجتماعي، بإعادة هيكلة جدول احتساب الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور من خلال:

- رفع عتبة الدخل السنوي المعفى من الضريبة من 30.000 إلى 40.000 درهم؛
 - مراجعة الشرائح الأخرى للجدول بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها؛
 - خفض السعر الهامشي الأعلى للضريبة من 38% إلى 37%.
- ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة هذا الإصلاح حوالي 5,2 مليار درهم في سنة 2025 وأن ترتفع نسبة الفئة المعفية والخاضعة لجدول الضريبة على الدخل من 71,4% إلى 80%. ومن المتوقع أن تتم تغطية هذه التكلفة من خلال الآثار المرتقبة للزيادات في الأجور المقررة في إطار الحوار الاجتماعي.

◀ اقتراح تدابير أخرى بخصوص الضريبة على الدخل، تشمل على الخصوص رفع مبلغ الخصم السنوي من هذه الضريبة عن الأعباء العائلية (من 360 إلى 500 درهم عن كل شخص)

ومراجعة شروط إعفاء التعويض عن التدريب في إطار تنفيذ خارطة الطريق لتعزيز التشغيل وتحسين نظام تضريب الدخول العقارية بهدف تبسيط الإجراءات وتحقيق العدالة الضريبية مع باقي الدخول.

◀ إعفاء بعض المنتجات الأساسية المستوردة من الضريبة على القيمة المضافة بهدف استقرار الأسعار.

◀ تعليق استيفاء الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الفلاحية (اللحوم الحمراء، الأرز، زيت الزيتون البكر) خلال سنة 2025.

◀ فرض الضريبة الداخلية على الاستهلاك على بدائل النيكوتين الخالية من التبغ والسجائر الإلكترونية ذات الاستخدام الواحد، في إطار إصلاح الضريبة على التبغ.

◀ إلغاء الإعفاء والرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك خصوصا على الفحم الحجري والفيول الثقيل لتشجيع استخدام الطاقات النظيفة.

والجدير بالذكر أن إصلاح الضريبة على الدخل، الذي أدرجه مشروع قانون المالية لسنة 2025، يأتي لينضاف إلى الإصلاحات المعتمدة فيما يخص الضريبة على الشركات (2023) والضريبة على القيمة المضافة (2024)، وفق مقارنة تدرجية في أفق 2026.

إضافة إلى ذلك، تم بدء أشغال تصميم ضريبة الكربون في المغرب استعداداً لإدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026.

2.2.3. المداخل غير الجبائية:

تبلغ توقعات المداخل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنوات 2025، 2026 و2027، على التوالي، 22,6 مليار درهم، 21,6 مليار درهم و16,9 مليار درهم. ويعزى الانخفاض المتوقع في سنة 2027 على الخصوص إلى تسريع البرامج الاستثمارية لبعض المؤسسات العمومية.

ويمكن أن تتطور هذه التوقعات على ضوء تنزيل مقتضيات الأحكام الواردة في القانون-الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والهادفة إلى تعزيز دور الدولة "المساهمة" وترشيد محفظة الدولة مع الحرص على مواكبة نجاعتها، ولا سيما من خلال تفعيل "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية".

وفيما يتعلق بـ "التمويلات المبتكرة"، ستواصل الحكومة اللجوء لآليات التدبير النشط للملك الخاص للدولة من أجل تعبئة ما يناهز 35 مليار درهم في كل من سنة 2025 و2026، و25 مليار درهم في سنة

2027. ويتم تحديد الأصول العقارية، التي سيتم تفويتها، بناء على تقدم نتائج الأشغال المنجزة من حيث تأطير وتقييم هذه الأصول وإعداد الوثائق التعاقدية المتعلقة بها. وبخصوص المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة، فإنه من المرتقب أن تبلغ 6 مليار درهم سنويا خلال الفترة 2025-2027.

3.3. برمجة النفقات للثلاث سنوات

1.3.3. الحجم الإجمالي لنفقات الميزانية العامة

تبلغ الاعتمادات الإجمالية المبرمجة للنفقات 482,4 مليار درهم في سنة 2025 و494,9 مليار درهم في 2026 و494,2 مليار درهم في 2027، أي بمعدل زيادة سنوية متوسطة قدرها 1,2% ما بين سنتي 2025 و2027. ويعكس هذا التطور لنفقات الميزانية العامة ارتفاعا سنويا متوسطا لنفقات التسيير بنسبة 3,1%، مقابل انخفاض لتلك المتعلقة بالاستثمار بمعدل سنوي متوسط قدره -3,2% برسم نفس الفترة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 5: البرمجة الميزانية الإجمالية لنفقات الميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2027	توقعات 2026	مشروع قانون المالية 2025	قانون المالية 2024	
330 963	323 900	311 303	269 802	نفقات التسيير (1)
195 020	191 246	180 271	161 623	نفقات الموظفين والأعوان
85 854	83 006	80 220	71 158	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
47 890	46 647	48 112	34 820	التكاليف المشتركة
2 200	3 000	2 700	2 200	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
42 971	42 853	42 606	37 229	تكاليف فوائده وعمولات متعلقة بالدين العمومي (2)
120 296	128 145	128 526	118 108	نفقات الاستثمار (3)
494 230	494 897	482 435	425 139	نفقات الميزانية العامة

1/ بدون احتساب النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

2/ على أساس صافي من الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين.

3/ اعتمادات الأداء.

◀ نفقات التسيير

● نفقات الموظفين

ترتكز توقعات نفقات الموظفين، برسم الفترة 2025-2027، على النفقات الدائمة ذات طابع هيكلي وكذا الترقيات والإحالات على التقاعد، بالإضافة إلى الأثر المالي الناتج عن مخرجات الحوار الاجتماعي. وتأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار إمكانيات إعادة توزيع المناصب المالية لتغطية الحاجيات على المستويين المحلي والقطاعي. ويبين الجدول التالي بنية نفقات الموظفين المتوقعة في إطار البرمجة الميزانية للفترة

2025-2027، حيث من المرتقب أن تنتقل من 180,3 مليار درهم سنة 2025 إلى 195 مليار درهم سنة 2027، أي بمعدل ارتفاع سنوي متوسط قدره 4% خلال هذه الفترة.

جدول 6: البرمجة الميزانية لنفقات الموظفين (بمليون درهم)

توقعات 2027	توقعات 2026	مشروع قانون المالية 2025	
159 756	157 652	147 370	المرتبات والأجور والتعويضات الدائمة - بما فيها الترقية والتحفيزات وإحداث مناصب مالية جديدة(*)
35 264	33 594	32 901	نفقات أخرى(**)
195 020	191 246	180 271	نفقات الموظفين

(*) بما فيها الانعكاس المالي للتدابير المندرجة في إطار الحوار الاجتماعي.

(**) بما فيها المساهمات الاجتماعية للدولة برسم التقاعد والاحتياط الاجتماعي.

وتعزى هذه الزيادة، بالدرجة الأولى، إلى ارتفاع الأجور والمرتبات والتعويضات الدائمة، والتي يتوقع أن ترتفع بمعدل سنوي متوسط يصل إلى 3,4%، نتيجة لنظام الترقيات في السلم والدرجة وإحداث مناصب مالية جديدة وكذا للتدابير المترتبة عن الحوار الاجتماعي. وستعرف مساهمات الدولة في أنظمة التقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي، ما بين سنتي 2025 و2027، معدل ارتفاع سنوي متوسط قدره 9,6%.

● نفقات المعدات والنفقات المختلفة

تتمثل التوجهات المعتمدة بخصوص برمجة نفقات المعدات والنفقات المختلفة في الحرص على التدبير الأمثل للإدارة العمومية، من خلال ترشيد الإنفاق المرتبط بالاتصالات والدراسات والنقل والتنقل وتنظيم الاستقبالات، فضلا عن إعطاء الأولوية لتصفية المتأخرات المرتبطة بمستحقات الماء والكهرباء والنفقات المرتبطة بسير المرفق العام، بما فيها التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

هكذا، يتوقع أن تعرف نفقات المعدات والنفقات المختلفة ارتفاعا بمعدل سنوي متوسط قدره 3,5% بين سنتي 2025 و2027. وترتبط التطورات برسم هذه النفقات بالإعانات والتحويلات المبرمجة لفائدة المؤسسات العمومية بسبب:

- توطيد الجهود الميزانية لتعزيز القدرات المالية للقطاعات الاجتماعية، وعلى رأسها قطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والصحة، وذلك ارتباطا بتنفيذ الاستراتيجيات والإصلاحات التي شرع في تنزيلها خلال السنوات الأخيرة؛
- ارتفاع كتلة أجور المؤسسات العمومية، التي تستفيد من إعانات الدولة، على ضوء التدابير المتخذة من أجل تنزيل الاتفاقيات المبرمة في إطار الحوار الاجتماعي.

● التكاليف المشتركة للتسيير

تتميز اعتمادات التكاليف المشتركة على مستوى نفقات التسيير المدرجة في البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027 بهيمنة النفقات ذات الطابع الاجتماعي، لا سيما تلك المتعلقة بتكاليف المقاصة وتدبير المواكبة، إضافة إلى بعض النفقات المتعلقة بأنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد. كما تشمل أيضا على الاعتمادات المخصصة في الميزانية العامة لتمويل الحماية الاجتماعية. ويبين الجدول التالي توزيع اعتمادات التكاليف المشتركة لميزانية التسيير برسم البرمجة الميزانية متعددة السنوات 2025-2027:

جدول 7: البرمجة الميزانية للتكاليف المشتركة للتسيير (بمليون درهم)

توقعات 2027	توقعات 2026	مشروع قانون المالية 2025	
14 174	14 111	17 136	تغطية تكاليف المقاصة وتحمل آثار الإجراءات المواكبة
6 210	5 709	5 212	تغطية بعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد
27 506	26 827	25 764	نفقات أخرى مرتبطة أساسا بدعم السياسات الاجتماعية وبأنشطة التعاون الدولي و بعض المؤسسات
17 678	17 778	16 289	بما فيها : التحويلات لفائدة الحساب المرصد لأموال خصوصية "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"
47 890	46 647	48 112	التكاليف المشتركة للتسيير

● تحملات فوائد وعمولات الدين العمومي

من المتوقع أن ترتفع تكاليف فوائد الدين العمومي¹ في سنة 2025 بحوالي 8,9 مليار درهم، أي بنسبة 26,5% مقارنة بالتوقعات المحينة برسم سنة 2024. وترجع هذه الزيادة، التي تشمل كلا من الدين الداخلي (+8,1 مليار درهم) والدين الخارجي (+0,8 مليار درهم)، أساسا إلى ارتفاع رصيد الدين وتكاليفه نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المحلية، بعد الزيادات الثلاث المتتالية في سعر الفائدة الرئيسي التي قام بها بنك المغرب ما بين شتنبر 2022 ومارس 2023، وكذلك على الصعيد الدولي، ارتباطا بالسياسات النقدية المتشددة التي اعتمدها كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي منذ الربع الأول من سنة 2022.

¹ دون احتساب الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين

وفي سنة 2026، من المتوقع أن ترتفع تكاليف الفوائد بشكل طفيف بنسبة 0,6% (+0,2 مليار درهم)، قبل أن تستقر في نفس المستوى في سنة 2027، مستفيدة بذلك من التيسير الحالي للسياسات النقدية وشروط التمويل.

◀ نفقات الاستثمار

يبين الجدول التالي تطور اعتمادات الأداء لنفقات الاستثمار للميزانية العامة في إطار البرمجة الميزانية للفترة 2025-2027، حيث يرتقب أن تعرف هذه النفقات تراجعاً تدريجياً، بمعدل سنوي قدره -3,2% برسم الفترة 2025-2027.

جدول 8: البرمجة الميزانية لنفقات الاستثمار للميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2027	توقعات 2026	مشروع قانون المالية 2025	
83 065	88 066	84 924	ميزانيات الاستثمار القطاعية
37 231	40 079	43 602	التكاليف المشتركة للاستثمار
120 296	128 145	128 526	نفقات الاستثمار

ويأتي هذا التراجع بعد الارتفاع الملحوظ الذي عرفته هذه النفقات خلال سنتي 2024 (+11,4% مقارنة بـ 2023) و2025 (+8,8% مقارنة بـ 2024) نتيجة اتخاذ الحكومة لقرار تسريع تنزيل بعض البرامج المهمة التي أطلقتها المملكة استجابة لحاجيات ملحة وعلى رأسها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، وكذا إجراء دعم السكن الذي تم إحداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2023. وهكذا، فالتراجع المرتقب لنفقات الاستثمار، ابتداء من سنة 2026، يرتبط أساساً بالانتهاء التدريجي لبعض البرامج والمشاريع المبرمجة.

2.3.3. التدابير الرئيسية المعتمدة في البرمجة الميزانية

بناء على التوجهات العامة المحددة في البرنامج الحكومي وانخراط المملكة في مشاريع كبرى وأوراش هيكلية، تعد البرمجة الميزانية برسم الفترة 2025-2027 استمراراً للفترة 2024-2026، مع إدراج التحيينات اللازمة على توقعات النفقات أخذاً بعين الاعتبار للتدابير الجديدة المقررة. ويخلص الجدول التالي كل التدابير التي تمت برمجتها على مستوى الفصول الميزانية السالفة الذكر:

جدول 9: التدابير الميزانية

المكونات	التدابير المعتمدة
نفقات التسيير	<p>- البرمجة الميزانية للزيادات في الأجور الناتجة عن الحوار الاجتماعي ومختلف الترقيات وكذا للأثر المالي الناتج عن ارتفاع كتلة أجور المؤسسات العمومية (بناء على مخرجات الحوار الاجتماعي) من خلال مراجعة الإعانات الممنوحة لها انطلاقاً من الميزانية العامة للدولة؛</p> <p>- استكمال تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية عن طريق توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص المتوفرين على شغل قار؛</p> <p>- مواصلة تنزيل ورش تعزيز حكامه قطاع الصحة من خلال أجراً المجموعات الصحية الترابية والهيئة العليا للصحة والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته.</p>
نفقات الاستثمار	<p>- دعم تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛</p> <p>- تنزيل برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة؛</p> <p>- تحديث التوقعات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي بجميع مكوناته (إنجاز السدود، التزود بمياه الري، تحلية مياه البحر، مشاريع الربط بين الأحواض المائية...)</p> <p>- إعطاء الانطلاقة للاستراتيجية الرقمية الجديدة "المغرب الرقمي 2030"؛</p> <p>- إطلاق مشاريع وأوراش تدرج في إطار استعدادات المملكة لاحتضان منافسات كأس العالم لكرة القدم 2030، وعلى رأسها مشاريع البنيات الرياضية والبنيات التحتية الطرقية والسككية والجوية؛</p> <p>- إطلاق خارطة الطريق الجديدة للتشغيل.</p>

4.3. بيان نفقات وموارد الخزينة

جدول 10: بيان نفقات وموارد الخزينة (بمليون درهم)

توقعات 2027	توقعات 2026	مشروع قانون المالية 2025	التوقعات المحينة 2024	النتائج 2023	
414 463	412 945	395 272	360 409	324 142	المداخيل العادية
354 753	338 552	320 079	285 771	263 249	المداخيل الجبائية (1)
153 686	146 780	139 268	125 901	116 814	الضرائب المباشرة
154 319	146 849	137 789	122 337	109 989	الضرائب الغير المباشرة
22 359	21 857	21 283	17 704	16 436	الرسوم الجمركية
24 389	23 066	21 739	19 830	20 010	رسوم التسجيل والتبر
56 110	70 793	71 593	71 188	56 823	المداخيل غير الجبائية
16 867	21 550	22 550	22 497	13 987	مداخيل متأتية من المؤسسات والمقاوالات العمومية
33 243	43 243	43 043	43 691	41 229	مداخيل أخرى
6 000	6 000	6 000	5 000	1 607	مداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
3 600	3 600	3 600	3 450	4 070	مداخيل بعض الحسابات الخاصة
469 510	466 058	453 493	422 182	386 983	النفقات الإجمالية
373 934	366 753	353 908	310 513	293 217	النفقات العادية
316 789	309 789	294 167	251 473	232 054	نفقات المعدات والخدمات
195 020	191 246	180 271	164 252	151 765	المستخدمين
121 770	118 542	113 896	87 221	80 289	سلع وخدمات أخرى
42 971	42 853	42 606	33 683	31 220	فوائد الدين
30 242	30 765	31 557	23 429	22 930	الداخلي
12 729	12 088	11 049	10 254	8 290	الخارجي
14 174	14 111	17 136	25 357	29 943	تحملات الدعم
40 529	46 192	41 364	49 896	30 925	الرصيد العادي
99 576	105 306	105 584	109 329	110 764	الاستثمار (2)
4 000	6 000	6 000	-2 340	16 997	فائض (+) / عجز (-) الحسابات الخصوصية للخرزينة
-55 047	-53 113	-58 220	-61 773	-62 841	العجز الميزانياتي
-3,0%	-3,0%	-3,5%	-4,0%	-4,3%	العجز الميزانياتي / الناتج الداخلي الخام
-3,3%	-3,4%	-3,9%	-4,5%	-5,2%	دون احتساب المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
66,6%	67,7%	69,0%	70,0%	69,5%	المديونية / الناتج الداخلي الخام

1/ على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

2/ يتعلق الأمر بالإصدارات.

أخذاً بعين الاعتبار لآفاق تطور الإطار الماكرو اقتصادي ووفقاً للفرضيات المعتمدة في إعداد البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027، فإن الحكومة عازمة على مواصلة مسلسل ضبط المالية العمومية مع حصر مستوى عجز الميزانية في حدود 3,5% سنة 2025 و3% سنتي 2026 و2027، مما سيمكن من الحفاظ على دين الخزينة في منحى تنازلي لينتقل من حوالي 70% سنة 2024 إلى 66,6% سنة 2027 في أفق بلوغه نسبة 65% سنة 2030.

ويرتكز هذا المسلسل لضبط المالية العمومية على استمرار دينامية الموارد الجبائية بالنظر للأثر المرتقب للإصلاحات المتعلقة بتفعيل القانون-الإطار للإصلاح الجبائي، حيث من المتوقع أن تبلغ هذه الموارد 19,5% نسبة للناتج الداخلي الخام في سنة 2025، ثم 19,4% في سنة 2026 و19,1% في سنة 2027. ويعكس هذا التطور استقراراً تدريجياً لأثر الإصلاحات، مع إرساء نظام ضريبي أكثر فعالية واستغلال أفضل للوعاء الضريبي.

ومن المتوقع أن تنخفض المداخيل غير الجبائية، نسبة من الناتج الداخلي الخام، من 4,4% في سنة 2025 و4,1% سنة 2026 إلى 3% في سنة 2027. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى انخفاض الموارد التي سيتم تعبئتها برسم آليات التمويل المبتكرة التي من المتوقع أن تبلغ 25 مليار درهم في سنة 2027 مقابل 35 مليار درهم سنوياً في 2025 و2026.

وعلى مستوى النفقات، تركز البرمجة الميزانية على انخفاضها تدريجياً لتنتقل إجمالاً من 27,6% سنة 2025 إلى 26,7% في 2026 ثم 25,3% في 2027، أي بانخفاض قدره 2,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2025 و2027. ويرتبط هذا الانخفاض في النفقات بشكل أساسي باستقرار أثر الحوار الاجتماعي في أفق 2027 والاستكمال التدريجي للبرامج التي أطلقتها المملكة مؤخراً، لاسيما البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 وبرنامج دعم السكن الذي تم إحداثه بمقتضى قانون المالية 2023.

5.3. مقارنة مع البرمجة الميزانية السابقة

على مستوى الفرضيات الماكرواقتصادية، تستند التحيينات التي أدخلتها البرمجة الميزانية الإجمالية للفترة 2025-2027 على مراجعة للنمو في منحى الانخفاض في سنة 2024 وفي منحى الارتفاع في 2025 و2026 مقارنة مع البرمجة الميزانية الإجمالية للفترة 2024-2026 المتوقعة قبل سنة، في إطار إعداد مشروع قانون المالية 2024.

بالنسبة لسنة 2024، تم تخفيض نمو الناتج الداخلي الخام بـ 0,4 نقطة ليلغ 3,3% وذلك بالنظر إلى تراجع إنتاج الحبوب حيث لم يتجاوز 31,2 مليون قنطار مقابل 75 مليون قنطار المتوقعة سابقاً. وقد تم تعويض هذا التراجع جزئياً بفضل ارتفاع توقعات نمو القيمة المضافة غير الفلاحية بفعل أداء أحسن من المتوقع على مستوى قطاعات البناء والأنشطة الاستخراجية والصناعات التحويلية، فضلاً عن استمرار دينامية قطاع الخدمات.

فيما يتعلق بسنة 2025، تمت مراجعة النمو الاقتصادي بزيادة قدرها +1,1 نقطة ليلغ 4,6%، مستفيداً من بوادر الانتعاش الاقتصادي العالمي، لا سيما في منطقة اليورو (+1,2% سنة 2025 مقابل +0,8% سنة 2024). ويرجع هذا التطور إلى مراجعة منحى ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية (من +4,2% إلى +11,0%) وكذا غير الفلاحية (من +3,6% إلى +3,7%).

وبخصوص سنة 2026، تمت مراجعة معدل النمو من 4,0% إلى 4,1%، نتيجة رفع القيمة المضافة الفلاحية من 4,4% إلى 4,8% وخفض طفيف للقيمة المضافة غير الفلاحية.

وفيما يتعلق بمسار العجز الميزانياتي، فيظل على العموم متماشياً مع المسار المستهدف في إطار البرمجة الميزانية 2024-2026، حيث أن مراجعة توقعات الموارد بفضل ديناميتها أكثر من المرتقب، ستمكن من توفير الهوامش لتغطية المجهود الميزانياتي الإضافي على مستوى النفقات. وهكذا، تم الإبقاء على المستويات المستهدفة في 3,5% و3% من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2025 و2026 على التوالي. وعلى صعيد آخر، تمت مراجعة مسار دين الخزينة نحو الانخفاض بفضل تأثير الأساس المرتبط بتحقيق عجز ميزانياتي أقل من المتوقع في متم سنة 2023 وبناتج داخلي خام أكبر بالقيمة الاسمية على وجه الخصوص.

جدول 11: مقارنة التوقعات مع البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث السنوات السابقة
2026- 2024

2026			2025			2024			
الفارق	برمجة 2027-2025	برمجة 2026-2024	الفارق	برمجة 2027-2025	برمجة -2024 2026	الفارق	تحيين	قانون المالية	
+0,1	4,1%	4,0%	+1,1	4,6%	3,5%	-0,4	3,3%	3,7%	معدل النمو
+0,1	2,0%	1,9%	-	2,0%	2,0%	-1,2	1,3%	2,5%	معدل التضخم
+2,0	23,6%	21,6%	+2,1	24,0%	21,9%	+1,4	23,4%	22,0%	المدخلات العادية/الناتج الداخلي الخام
+2,1	26,7%	24,6%	+2,2	27,6%	25,4%	+1,4	27,4%	26,0%	النفقات الإجمالية/الناتج الداخلي الخام
0,0	-3,0%	-3,0%	0,0	-3,5%	-3,5%	0,0	4,0%	4,0%	الرصيد الميزانياتي/الناتج الداخلي الخام
-0,8	67,7%	68,5%	-0,6	69,0%	69,6%	-0,3	70,0%	70,3%	المدىونية/الناتج الداخلي الخام

بالنسبة لسنة 2024، من المتوقع أن تساهم الدينامية الجيدة المسجلة للمداخيل، خاصةً الجبائية منها، في تغطية النفقات المتعلقة بتسريع بعض المشاريع الهيكلية والإصلاحات، إلى جانب التدابير المتخذة للوفاء بالالتزامات الناجمة عن الحوار الاجتماعي وتخفيف تأثيرات الضغوط التضخمية والجفاف. وقد تم فتح اعتمادات إضافية بمقتضى مرسوم بمبلغ 14 مليار درهم لتغطية هذه النفقات الإضافية. وهكذا، يرتقب أن يتم ضبط نسبة العجز الميزانياتي في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام بحلول نهاية 2024، تماشياً مع الهدف المحدد في قانون المالية لسنة 2024.

وبالنسبة للفترة 2026-2025، عرفت توقعات المدخلات العادية تحسناً بنقطتين من الناتج الداخلي الخام في المتوسط مقارنة بالبرمجة السابقة. ويعزى ذلك أساساً إلى مراجعة توقعات كل من المدخلات الجبائية والمدخلات المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية نحو الارتفاع.

وعلى مستوى النفقات، ونظراً للجانب التدريجي للبرمجة الميزانية لثلاث سنوات، فقد تمت مراجعة التوقعات في منحى الارتفاع على ضوء النتائج والتذبذبات التي تطبع تنفيذ النفقات المبرمجة خلال السنة المالية 2024، وكذا تدابير جديدة ذات أثر مالي إضافي.

وعلى هذا الأساس، فقد شهدت الاعتمادات الإجمالية المتوقعة برسم السنتين 2025 و2026 ارتفاعاً بمعدل 11% و12% على التوالي، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول 12: مقارنة البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2024-2026 مع 2025-2027 (بمليون درهم)

المجموع	الاستثمار	التسيير		
405 037	119 351	285 687	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2024-2026	2025
449 498	128 526	320 971	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027	

413 553	117 151	296 402	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2024-2026	2026
461 713	128 145	333 568	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027	

ويعزى ارتفاع توقعات نفقات التسيير، بشكل أساسي، إلى الأثر المالي الناتج عن الاتفاقات المبرمة في إطار الحوار الاجتماعي مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين على نفقات الموظفين، وكذا نفقات المعدات والنفقات المختلفة، إضافة إلى تحيين محددات تمويل ورش الحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتحيين برمجة نفقات الاستثمار، يرجع ارتفاع التوقعات برسم سنتي 2025 و2026 بشكل رئيسي إلى الاعتبارات التالية :

- ◀ تحيين البرمجة الميزانية الخاصة بالأوراش والمشاريع التي أطلقتها المملكة على ضوء التقدم المحرز في إنجازها وضرورة تسريع إنجاز بعض المشاريع المهيكلة برسم سنة 2025، على غرار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي وكذا إنجاز البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية؛
- ◀ تحيين وتيرة تنزيل برنامج دعم السكن للسنوات 2025 وما بعدها، بناء على حصيلة تنزيله برسم سنة 2024؛
- ◀ برمجة سياسات وبرامج جديدة وعلى رأسها استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" وخارطة الطريق الجديدة للتشغيل، إضافة إلى دعم البرامج القطاعية الموجودة قيد التنزيل على غرار "الجيل الأخضر" وخارطة طريق قطاع السياحة وبرنامج إعادة إيواء ساكني دور الصفيح؛
- ◀ تحيين المعطيات المتعلقة بالتحويلات المرتبطة بزيادة رأسمال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية والتي تهم عمليات محددة موضوع اتفاقات مبرمة.

4. المخاطر الميزانية

يتطرق هذا الجزء من الوثيقة إلى عرض أولي للمخاطر الميزانية الرئيسية، والتي يمكن أن يؤدي تحققها إلى انحراف عن مسارات العجز والدين المستهدفة، بالإضافة إلى التدابير المتخذة للتخفيف من آثارها، وذلك في إطار المجهودات المتخذة لتعزيز شفافية ومصداقية السياسة الميزانية.

1.4. المخاطر الماكرو اقتصادية

تظل توقعات الإطار الماكرو اقتصادي الذي تنبني عليها البرمجة الميزانية للفترة 2025-2027 عرضة للمخاطر، الداخلية والخارجية على حد سواء، مما قد ينعكس، من خلال قنوات مختلفة، على عجز الميزانية ومسار المديونية.

1.1.4. طبيعة المخاطر

استنادا إلى تحليل بأثر رجعي للعوامل الرئيسية التي أثرت على الاقتصاد الوطني، تم تحديد ثلاثة مخاطر رئيسية: المخاطر المتعلقة بالجفاف والإجهاد المائي وتلك المرتبطة بتقلب أسعار المواد الأولية والطاقة والمخاطر المرتبطة بتباطؤ النمو في منطقة اليورو.

المخاطر المرتبطة بالجفاف والإجهاد المائي

يُعد المغرب من بين الدول الأكثر تعرضا لتداعيات التغيرات المناخية، لا سيما بفعل الجفاف والإجهاد المائي، مما يترتب عنه آثار سلبية على الإنتاج الفلاحي والقدرة الشرائية للأسر، وبالتالي على الطلب الداخلي. وهكذا، فإن ارتداد موجة جفاف جديدة بعد امتدادها بين 2019 إلى 2024 قد ينعكس سلباً على مسار توطيد التوازنات الماكرو اقتصادية.

يؤثر الجفاف بشكل مباشر على عدة قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني. ويُعد القطاع الفلاحي الأكثر عرضة نظرا لاعتماده الكبير على الأمطار والموارد المائية. ووفقا لآخر الإحصائيات المتاحة، فإن 81% من المساحة الزراعية الإجمالية تعتمد على الزراعة المطرية، ويخصص حوالي 85% من السحب المائي للقطاع الفلاحي. ومن شأن ارتفاع درجات الحرارة والتقلبات الكبيرة في نزول الأمطار أن تؤدي إلى انخفاض المحاصيل والإنتاج، مما من شأنه أن يؤثر سلباً على دخل السكان الأكثر هشاشة بالمناطق القروية.

وموازاة مع ذلك، يواجه قطاع الماء تحديات متزايدة نتيجة للإجهاد المائي المتفاقم بسبب التراجع المستمر في معدل التساقطات وارتفاع درجات الحرارة. وتسجل السدود المغربية حالياً مستويات ملء حرجة، مما يؤثر سلباً على كل من السقي والتزويد بالماء الشروب وكذا إنتاج الطاقة الكهرومائية.

وتتجلى هذه التداعيات على كافة القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الماء، حيث قد تتأثر آفاق نموها بزيادة الظواهر المناخية القصوى مثل موجات الحرارة وندرة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة.

المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار المواد الأولية والطاقة

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على استيراد المواد الأولية والمنتجات الطاقة لتلبية احتياجات قطاعاته في الصناعة والفلاحة وكذا قطاع النقل. ويشكل تقلب أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية مصدرًا للخطر على الآفاق الاقتصادية.

وقد يؤدي الارتفاع المفاجئ في الأسعار إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومستوى التضخم المستورد، مما يشكل ضغطًا على الميزان التجاري واحتياطيات العملات الأجنبية، الشيء الذي من شأنه أن يؤثر على ميزانية الدولة وكذلك على القدرة التنافسية للشركات الوطنية.

وحسب التقديرات، فإن ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق الدولية بدولار واحد من شأنه زيادة الفاتورة الطاقة لبلادنا بحوالي مليار درهم، مما ينتج عنه تفاقم في العجز التجاري. كما يمكن لتقلب أسعار المواد الغذائية الفلاحية أن يؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات، خاصة في حالة تراجع محاصيل الحبوب، مما يضطر المغرب إلى الاستيراد بشكل أكبر لتلبية احتياجات الاستهلاك.

المخاطر المرتبطة بتباطؤ مفاجئ في النشاط الاقتصادي أو ركود في منطقة اليورو

يشكل تباطؤ معدلات النمو في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، التي تعتبر شريكا رئيسيا لبلادنا، مصدر خطر على النمو الاقتصادي الوطني، حيث توجه أكثر من 60% من الصادرات المغربية نحو الأسواق الأوروبية. فقد أظهرت الدراسات المنجزة في هذا الإطار وجود ارتباط قوي بين المؤشرات الرئيسية للمبادلات الخارجية ودينامية مؤشر النمو في الاتحاد الأوروبي، من خلال تحليل القنوات المختلفة التي يتم من خلالها انتقال هذه التأثيرات.

ووفقًا للتقديرات، فإن انخفاضًا بنسبة نقطة مئوية واحدة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في دول الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يقلص النمو الاقتصادي غير الفلاحي في المغرب بحوالي 0,4 نقطة من نمو الناتج الداخلي الخام. كما أن هذا الانكماش سيؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات عبر:

- (1) تدهور الحساب الجاري بنسبة 0,25 نقطة من الناتج الداخلي الخام، (2) تقليص الميزان التجاري للسلع بنسبة 1,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام، (3) انخفاض إيرادات قطاع السياحة بنسبة 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام، (4) تقليص تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

2.1.4. تدابير التخفيف

يعتمد المغرب في مواجهة هذه المخاطر على استراتيجيتين متكاملتين للتخفيف من آثارها:

◀ اعتماد تدابير ميزانية طارئة وآنية تستهدف الأسر والقطاعات الأكثر تضرراً في حالة تحقق هذه المخاطر، وذلك من خلال تعبئة الهوامش الميزانية المتاحة مع تفادي أي انحراف عن المسار المحدد. ويشمل ذلك، وعلى سبيل المثال، الدعم الاستثنائي للمهنيين في قطاع النقل الطرقي ووقف استيفاء الرسوم الجمركية على القمح اللين والرسوم الجمركية على الماشية المستوردة ووضع خطة طارئة لدعم قطاع السياحة. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات في إطار برنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية بغلاف مالي يبلغ 10 ملايين درهم.

◀ تنفيذ وتسريع مجموعة من البرامج والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة التغيرات المناخية ومختلف الصدمات الداخلية والخارجية وتحفيز النمو الاقتصادي. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" والتي تهدف إلى مواصلة تعزيز الإنتاجية الفلاحية. كما أن من شأن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027) أن يمكن من توطيد الجهود لتأمين الإمدادات من المياه، فضلا عن الانخراط في عملية تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تطوير صناعات جديدة (صناعة السيارات والطائرات والصناعات الإلكترونية)، مع تنويع وجهات الصادرات الوطنية. كما تم تفعيل سياسة وطنية طاقية لمواجهة مخاطر تقلب أسعار المواد الأولية والطاقية، والتي تتضمن مجموعة من المحاور الاستراتيجية.

ومن جهة أخرى، يشكل الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار خط الائتمان المرن (FCL)، بقيمة 5 مليار دولار أمريكي، تأمينا ضد الصدمات الخارجية، مما سيشجع دعم الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية وتعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، سيتمكن الاتفاق برسم تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF)، بقيمة 1,3 مليار دولار أمريكي، من دعم الإصلاحات في مجال التخفيف والتكيف مع التغير المناخي.

2.4. المخاطر المرتبطة بالتوقعات

يمكن أن يكون الانحراف عن التوقعات مصدراً للمخاطر الميزانية، حيث أن انخفاض الموارد أو زيادة النفقات مقارنة بالتوقعات يمكن أن يترتب عنه حاجيات تمويلية إضافية غير متوقعة، مما سيؤدي إلى الانحراف عن مسار العجز المستهدف.

1.2.4. طبيعة المخاطر

تشكل المداخل الجبائية مكوناً رئيسياً في مداخل الميزانية العامة، مما يجعل التتبع الدقيق للمخاطر ذات الصلة بها أمراً مهماً. ويتعلق الأمر أساساً بالمخاطر التالية :

- ◀ مخاطر مرتبطة بالتغيرات التشريعية والتنظيمية الجبائية غير المتوقعة؛
 - ◀ مخاطر متعلقة بالتطور السلبي لفرضيات الإطار الماكرواقتصادي التي بنيت عليها توقعات المداخل الجبائية (معدل النمو، المبادلات الخارجية، أسعار المواد الأولية، الاستهلاك وما إلى ذلك).
- وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر خاصة ببعض الضرائب مرتبطة بعوامل بنيوية مثل تركيز المداخل المحصلة برسم قطاع معين أو مجموعة محدودة من الملزمين.

وفيما يتعلق بالنفقات، تتعلق المخاطر المرتبطة بها بالعناصر التالية :

- ◀ تكاليف الموظفين: ترتبط المخاطر الميزانية على مستوى نفقات الموظفين، بشكل أساسي، بالتدابير غير المتوقعة المتعلقة بالتوظيف أو زيادة الأجور أو الترقيات، لصالح فئة أو جميع الموظفين العموميين، والتي يمكن أن يتم اتخاذها في إطار جولات الحوار الاجتماعي مع الهيئات النقابية؛

- ◀ المشاريع الاستثمارية: ترتبط المخاطر الميزانية المتعلقة بها خاصة بالتغيرات التي قد تطرأ على الكلفة التوقعية أو على ظروف تنفيذ المشاريع المبرمجة، بشكل يؤدي إلى الرفع من النفقات على مستوى ميزانية الاستثمار.

- ◀ التحويلات والإعانات لفائدة المقاولات والمؤسسات العمومية : وخاصة منها المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي أو تلك الموكول إليها تنفيذ مشاريع كبرى واستراتيجيات قطاعية مهمة. سيتم التطرق إلى هذه المخاطر في الجزء المخصص للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

- ◀ الإعانات برسم دعم الأسعار: يتم إعداد توقعات الغلاف المخصص للمقاصة على أساس الفرضيات المتعلقة بتطور الأسعار العالمية للمواد المدعمة. وتبقى الاعتمادات المعبأة في هذا السياق معرضة للارتفاع إذا عرفت الأوضاع الدولية تطورات تسبب زيادة أسعار هذه المواد.

2.2.4. تحليل انحراف التوقعات

يمكن استشعار المخاطر المرتبطة بالتوقعات من خلال تقييم درجة الشكوك المحيطة بها، وذلك من خلال مدى الانحراف مع التوقعات المركزية (توقعات البرمجة الميزانية للثلاث سنوات) استناد إلى فوارق التوقع التي تمت معاينتها في الماضي².

وتجدر الإشارة إلى أن إنجازات الموارد خلال الفترة 2012-2019 كانت بشكل عام متوافقة مع التوقعات، في حين تم تقديرها في مستويات أقل خلال السنوات الأخيرة (الإطار 1/الرسم البياني 1)، وذلك ارتباطاً أولاً بانتعاش اقتصادي أفضل من المتوقع منذ سنة 2021، وثانياً بالأثر المهم لتدابير الإصلاح الجبائي، وثالثاً بالمداخيل الإضافية المتأتية من جهود الإدارة الضريبية في مجال التحصيل. وتبقى المخاطر المحيطة بالتوقعات نسبياً محدودة، بنسبة 0,3% من الناتج الداخلي الخام مع احتمال 70%.

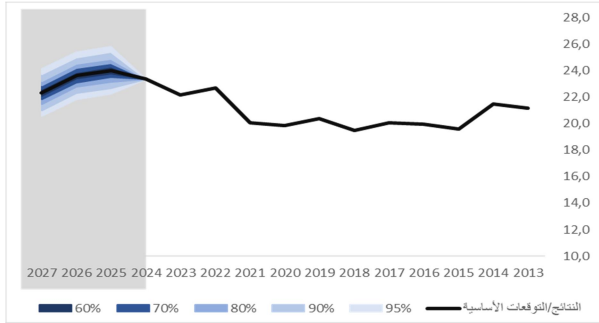
وفيما يتعلق بالنفقات، فقد توافقت الإنجازات بشكل عام مع الأهداف الميزانية، ويرتبط التجاوز المسجل خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع التوقعات، بشكل أساسي، بالصدمات الظرفية وبأثر التدابير المتخذة للتخفيف منها، والتي تمت تغطيتها بفضل الهوامش الإضافية المسجلة على مستوى الموارد. وفيما يتعلق بالتوقعات، يوضح الرسم البياني 4 (الإطار 1) أن المخاطر المحيطة بتوقعات النفقات في أفق 2027 تظل محدودة، بنسبة 0,3% من الناتج الداخلي الخام مع احتمال 70%.

وتنعكس هذه الشكوك التي تحيط بتوقعات الموارد والنفقات على توقعات عجز الميزانية، حيث يبين تحليل فاصل الثقة (Intervalle de confiance) أن المخاطر المحيطة بتوقعات عجز الميزانية تبقى محدودة، بنسبة 0,2% من الناتج الداخلي الخام مع احتمال 70%.

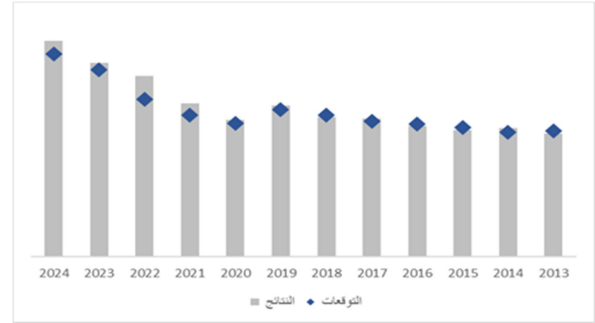
² "nce analysis toolaForecast vari"، صندوق النقد الدولي

الإطار 1: تحليل الشكوك حول التوقعات استناداً إلى الانحرافات المسجلة في السنوات الماضية

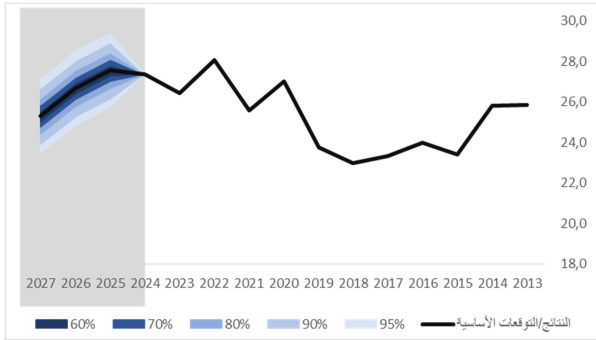
الرسم البياني 2: توقعات المداخيل
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



الرسم البياني 1: المداخيل الفعلية / التوقعات
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



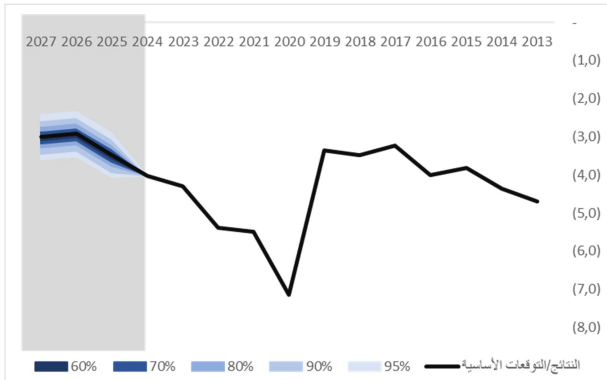
الرسم البياني 4: توقعات النفقات
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



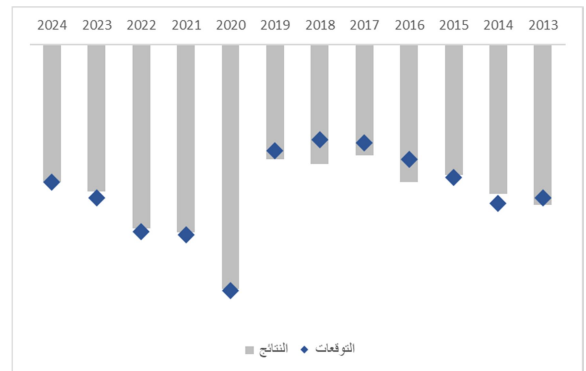
الرسم البياني 3: النفقات الفعلية/التوقعات
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



الرسم البياني 6: توقعات عجز الميزانية
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



الرسم البياني 5: عجز الميزانية - الفعلي/المتوقع
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر : معطيات وزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط، حساب وزارة الاقتصاد والمالية

3.2.4. تدابير التخفيف

المداخل الجبائية

من أجل تخفيف المخاطر الميزانية المذكورة أعلاه والمرتبطة بالمداخل الجبائية، وضعت الدولة إطاراً شاملاً لإصلاح النظام الجبائي الوطني من خلال اعتماد وتنفيذ القانون-الإطار رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وذلك وفق مقارنة تدريجية.

ويندرج كل من إصلاح الضريبة على الشركات الذي تم تفعيله في إطار قانون المالية 2023 وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة في إطار قانون المالية 2024 في هذا النهج لإعطاء الرؤية للفاعلين الاقتصاديين على المدى المتوسط، مما يمكن من تحقيق استقرار نسبي للنظام الضريبي.

علاوة على ذلك، أدرج هذا القانون الإطار إصلاح مختلف الضرائب وفق منظور يروم إرساء نظام جبائي عادل ومنصف، مما يسمح بالتخفيف من مخاطر تركيز بعض الضرائب.

وعلى صعيد آخر، نص الإصلاح الجبائي المعتمد على تفعيل آليات لتعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة الضريبية وكذا نظام حكامه النظام الضريبي الوطني لجعله أكثر فعالية.

نفقات الموظفين

في إطار تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2016، تم إرساء وتطبيق مبدأ محدودية اعتمادات نفقات الموظفين ابتداء من سنة 2017، مما أتاح التحكم في هذه النفقات في المستويات المتوقعة في قانون المالية، على عكس الطابع التقديري الذي كان يميزها في السنوات السابقة.

ومن جهة أخرى، اعتمدت الحكومة نهجاً يهدف إلى ضبط نفقات الموظفين من خلال حصر التوظيف في الاحتياجات الضرورية لضمان تنفيذ أورش الإصلاحات التي تم الشروع فيها وتقديم الخدمات للمواطنين في أفضل الظروف، لاسيما من خلال التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة عبر التكوينات والتدابير والتوزيع المتوازن للموظفين على المستويين المركزي والجهوي.

وفيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، قامت الحكومة بمأسسته مع الشركاء الاجتماعيين من خلال تحديد اجتماعات دورية للتشاور والنقاش، خاصة خلال فترة إعداد مشروع قانون المالية، مما يمكن من إشراك التمثيليات النقابية في عملية الإعداد هذه، وبالتالي تدبير المخاطر المرتبطة بالحوار الاجتماعي بشكل استباقي.

وعموما، يتم العمل على تحيين الأثر المالي على المدى المتوسط الناتج عن مختلف الإجراءات غير المتوقعة والمتخذة خلال السنة بمناسبة إعداد قانون المالية للسنة الموالية، مع اتباع نهج حذر يحدد السيناريوهات المحتملة لتطور نفقات الموظفين.

الاستثمار العمومي

للتخفيف من المخاطر المتعلقة بميزانية الاستثمار، يتم العمل باستمرار على تطوير منظومة تدبير المشاريع الاستثمارية، من خلال الاعتماد على آليات تنفيذ أكثر نجاعة، مثل تعيين أصحاب المشاريع المفوضين وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسقيف الاعتمادات المرحلة للرفع من وتيرة التنفيذ لدى الإدارات المعنية.

وموازة مع ذلك، تواصل الدولة إصلاحاتها الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية وتعزيز مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي تخفيف الضغط على ميزانية الدولة.

دعم الأسعار

إن إصلاح نظام دعم الأسعار، عبر اعتماد نظام المقايسة خلال سنتي 2013 و2014، ثم رفع الدعم عن المواد البترولية السائلة في 2015، مكن إلى حد كبير من تقليص تأثير الميزانية بتقلبات الأسعار الدولية. وبالإضافة لذلك، تم اعتباراً من مايو 2024 خفض دعم غاز البوتان.

3.4. المؤسسات والمقاولات العمومية

تشمل المحفظة العمومية، إلى غاية متم شهر شتنبر 2024، ما مجموعه 271 مؤسسة ومقاولات عمومية تتوزع هذه الهيئات بين 228 مؤسسة عمومية و43 شركة مساهمة ذات مساهمة مباشرة للخزينة³. ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يبلغ مجموعها 525 هيئة، منها 53% مملوكة بالأغلبية.

نظراً لتنوع وتباين أنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن المخاطر المرتبطة بها متعددة. ويمكن أن يكون لها أثر سلبي على المالية العمومية، سواء على مستوى الموارد أو النفقات. ويركز هذا الجزء بشكل أساسي على المخاطر المتعلقة، من جهة، بتحويلات ميزانية الدولة لفائدة هذه المؤسسات والمقاولات العمومية ومن جهة أخرى، بربحيات ومساهمات وكذا بأداء هذه الهيئات.

³ يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كلياً أو جزئياً.

1.3.4. طبيعة المخاطر

يمكن أن تستفيد المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى مواردها الذاتية، من موارد مرصدة (رسوم) شبه ضريبية وإتاوات، إلخ) ومن تحويلات مالية على شكل إعانات مخصصة للتجهيز و/أو للتسيير، ما يمكنها من أداء مهامها، خاصة الخدمات العمومية، في أفضل الظروف. وفي المقابل، تدفع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية للدولة مساهمات أوربيحات أوحصص من الأرباح أو إتاوات برسم الاحتلال المؤقت للملك العمومي وموارد أخرى. وبالتالي، يمكن أن تتجسد المخاطر الميزانية المرتبطة بهذه الهيئات، أساساً، من خلال تراجع المداخيل غير الضريبية و/أو تفاقم النفقات العمومية.

ويبين تحليل تطور التحويلات المالية لفائدة هذا القطاع استفادة أكثر من 200 مؤسسة ومقولة عمومية منها (90% منها ذات طابع غير تجاري). وقد سجلت هذه التحويلات زيادة ملحوظة خلال السنوات الخمس الأخيرة، نتيجة تسارع البرامج التنموية، لا سيما في القطاعات الاجتماعية، وذلك ارتباطاً بتنزيل الإصلاحات المتعلقة بكل من التعليم والصحة والقطاعات الاستراتيجية المتأثرة بالأزمات المتتالية (الماء والكهرباء والنقل الجوي، إلخ).

بالمقابل، تساهم أقل من 25 مؤسسة ومقولة عمومية بانتظام في ميزانية الدولة. وبالتالي، فمن شأن أي انخفاض محتمل في مساهماتها أن يؤثر سلباً على الموارد غير الضريبية، وبالتالي الرصيد الميزانياتي. وفي هذا الإطار، يتم تتبع هذه المساهمات عن كثب من قبل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية.

وتجدر الإشارة، من جهة أخرى، إلى أن هذا الخطر يظل متحكماً فيه نسبياً، حيث أن مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في ميزانية الدولة تنقسم أساساً إلى نوعين:

◀ عائدات المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد محددة بنص تنظيمي مقابل الخدمات المقدمة والتي لا تتعرض عموماً للتقلبات، ويتم تحويلها لميزانية الدولة وفق التوقعات المنصوص عليها في قانون المالية؛

◀ الربحيات التي تحولها المقاولات العمومية، والتي يبقى مستواها مرتبطاً بالنتائج السنوية التي قد تشهد تقلبات تبعاً لوضعية السوق وارتفاع تكاليف الإنتاج. ولا تؤثر هذه التقلبات سوى على التوقعات ذات أفق يفوق السنة. أما الربحيات المدرجة في قانون المالية، والتي تحدد على أساس النتائج المسجلة برسم السنة المالية المنصرمة والتي يتم نشرها في حسابات المقاولات المعنية، فإنها لا تعرف مبدئياً تقلبات إلا في حالة إطلاق برنامج استثماري أكثر طموحاً من المتوقع، وذلك بالتشاور مع الدولة.

جدول رقم 13: تطور التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	بملايير الدراهم
14,0	13,1	17,5	14,0	13,1	9,3	8,2	8,0	9,0	9,8	تحويلات المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الدولة (*)
65,7	55,9	40,7	33,2	33,3	30,8	28,8	26,5	26,3	25,5	تحويلات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
5,6	4,8	5,1	5,0	4,6	4,1	4,4	4,1	4,8	3,6	الرسوم شبه الضريبية المرصدة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

(*) دون احتساب موارد نفويت الأصول وعائدات الخوصصة

المصدر: تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية، مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2025

وتظل الرسوم شبه الضريبية المرصدة للمؤسسات والمقاولات العمومية متواضعة نسبياً مقارنة مع التحويلات الأخرى (انظر الجدول رقم 13)، ولا تشكل خطراً ميزانيتها مهما، خاصة أن هذه الموارد تتم برمجتها مسبقاً وإدراجها على مستوى الميزانية وحسابات الهيئة المستفيدة، كما تخضع لفحص الهيئات التداولية والمدققين الخارجيين ومراقبة هيئات الرقابة (المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية).

ويتعلق أحد المخاطر الأخرى المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية بنجاعة أدائها، خاصة على المستوى المالي، حيث أن تدهور المؤشرات المالية لهذه الهيئات قد يظهر أثره على المالية العمومية من خلال انخفاض الموارد و/أو ارتفاع النفقات.

ويتم حالياً تقييم هذا الخطر في إطار ورش قيادة نجاعة الأداء الذي يتم التحضير لتنزيله من طرف كل من مديرية المنشآت العامة والخوصصة والوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والذي سيتم تفعيله خاصة في إطار هيئات الحكامة وبالاعتماد على تقارير المراقبين الماليين. وتجري هذه التقييمات حالياً على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة مجموعة واسعة من المؤشرات الملائمة التي تتعلق بتوازن الهيكل المالية وحساب النتائج.

وهكذا، تأثر الأداء المالي للمؤسسات والمقاولات العمومية بين سنتي 2018 و2023 خاصة بفعل الأزمة الصحية والإجهاد المائي المتواصل، واضطرابات سلاسل التوريد، والضغط التضخمي الناتجة عن التوترات الجيوسياسية. وقد تأثرت بعض الهيئات، مثل الخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بشكل كبير بهذا السياق، في حين شهدت هيئات أخرى كالشركة الوطنية للطرق السيارة والوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للسكك الحديدية تباطؤاً في معدلات نموها، قبل أن تعرف انتعاشاً متواصلاً. وعلى العموم، أبرزت المؤشرات المالية الرئيسية

للمؤسسات والمقاولات العمومية، بما في ذلك رقم المعاملات، انتعاشاً ملحوظاً لهذا القطاع بعد الأزمات المتتالية منذ سنة 2020، مما يسمح باستشراق آفاق جيدة لتطور مؤشرات هذا القطاع برسم الفترة 2025-2027.

وفيما يتعلق بالمدىونية، انخفضت حصة الدين الخارجي للمؤسسات العمومية، مما يعكس تراجع الحاجيات التمويلية الخارجية لبعض المقاولات العمومية ذات الرهانات الكبرى. وبالتالي، فإن الخطر العام على القطاع يظل متواضعا، بالرغم من أن وضعية بعض المقاولات تستدعي اليقظة.

2.3.4. تدابير التخفيف

تتوفر وزارة الاقتصاد والمالية على مصلحة خاصة بتتبع المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية. وانخرطت الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات للدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، من جهتها، في مشروع طموح يهدف إلى توجيه وتقييم نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدرج ضمن نطاقها، وذلك وفقاً لمنهجية متعددة الأبعاد لا تشمل فقط الأداء المالي والعملي، بل أيضاً الجوانب المتعلقة بالتحكم في المخاطر المرتبطة بأنشطتها وميزانياتها. وفي هذا السياق، سيمثل مشروع السياسة المساهماتية للدولة خطوة حاسمة في إعادة هيكلة وتحديث محفظة الدولة، من خلال توفير وثيقة مرجعية موحدة لتوجيه أداء مساهمات الدولة.

تتمحور الإصلاحات المذكورة أعلاه حول وضع أسس متينة لعمليات إعادة الهيكلة، تمكن من تخفيف المخاطر المرتبطة بتدبير قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، بما في ذلك الحكامة واستدامة النموذج الاقتصادي والمالي والمدىونية والسياسة المساهماتية للدولة.

وموازة مع ذلك، يتم تنفيذ سلسلة من الإجراءات من أجل التخفيف والوقاية من المخاطر الرئيسية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، بينما يتم وضع إجراءات أخرى قيد التنفيذ، من قبيل:

◀ هيكلة جميع برامج تنمية المؤسسات والمقاولات العمومية وفق نهج متكامل يسمح بتوقع المخاطر التي قد تؤثر على أوضاعها المالية، باستثناء العوامل الخارجية (الأزمات، تقلبات الأسعار، إلخ)؛

◀ ملاءمة البرامج والمشاريع التنموية مع الاستراتيجيات القطاعية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وفي هذا الصدد، توجه وزارة الاقتصاد والمالية سنوياً منشورا يوطر ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية للسنة الموالية، إضافة إلى برمجتها متعددة السنوات؛

◀ إدراج المخاطر القطاعية ضمن التحليلات المالية التي تقوم بها المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الأهمية الاستراتيجية، وذلك من خلال دراسة التوقعات وإعداد سيناريوهات قبلية لتدبير المخاطر، حيث تشمل الآليات والطرق المستخدمة لهذه الغاية، محاكاة لاختبارات التحمل، وتقييمها مدى التأثير بتقلبات الأسعار، وكذلك وضع إجراءات وقائية تهدف إلى تخفيف التأثيرات السلبية؛

◀ التأطير الصارم للعلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال وضع نصوص قانونية وتنظيمية خاصة، تحدد الإجراءات والشروط والتقييمات المطلوبة. وتُدرج هذه التحويلات أيضاً ضمن إطار عقود-برامج مبرمة مع الدولة؛

◀ تحديد ورصد التحويلات المتبادلة بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية في إطار إعداد الميزانيات السنوية ومتعددة السنوات للمؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال تحليل احتياجاتها وفوائدها المالية، والأهداف المطلوب تحقيقها، وكذلك برامج الاستثمار والتنمية المسندة إليها؛

◀ تمثيل كل من وزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة على مستوى الهيئات التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، مما يمكن من مراقبة التزاماتها؛

◀ يتضمن مشروع قانون المراقبة المالية والحكامة مهاماً تتعلق بتقييم نجاعة الأداء والوقاية من المخاطر، حيث ينص على تعديل مستوى الرقابة بناءً على جودة التسيير والحكامة، والتي تهدف إلى تعزيز نجاعة الأداء وتكريس المهنية في تدبير المخاطر بالمؤسسات والمقاولات العمومية؛

◀ سيركز مشروع ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل واضح على نشر المعلومات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحكامة، بما في ذلك التدابير الكمية المتعلقة بالتأثير البيئي، حيث سيتم تشجيع المؤسسات والمقاولات العمومية على استخدام معايير معترف بها في نشر تقاريرها في هذا المجال، من أجل تحسين الشفافية وقابلية مقارنة ممارساتها البيئية؛

◀ توجيه مهام المراقبة والتحقق التي يقوم بها مراقبو الدولة ومفوضو الحكومة للتركيز بشكل أكبر على البعد المتعلق بالمخاطر.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تطوير نظام جديد لتتبع المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية بمديرية المنشآت العامة والخصوصية يحدد فئات المخاطر المرتبطة بالمهام الهيكلية لهذه

المديرية. ويجري حاليا تفعيل هذا النظام من خلال وضع منصة معلوماتية قابلة لاستقبال معطيات جديدة مرتبطة بالمخاطر المستجدة بما في ذلك تلك المرتبطة بالمناخ.

4.4 الضمانات العمومية

1.4.4. طبيعة المخاطر

تعتبر الضمانات العمومية، التي تمنحها الدولة لصالح المؤسسات والمقاولات العمومية أو غيرها من الهيئات العمومية أو الخاصة، بمثابة التزامات احتمالية وليست مديونية للخزينة، غير أنها تشكل مصدرا للمخاطر الميزانية، وذلك بالنظر إلى تحمل الدولة مسؤولية سداد مستحقات القروض المسندة بضمان في حالة طلب تفعيل هذا الأخير.

ونظرا للرهانات المالية التي تطرحها هذه الضمانات، فإنها تخضع للتتبع المنتظم من قبل المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية.

الضمانات الممنوحة مباشرة من الدولة

تمنح الضمانات الممنوحة مباشرة من الدولة بشكل أساسي للمؤسسات والمقاولات العمومية. وقد بلغ حجمها الاجمالي في متم 2023 ما يناهز 155,6 مليار درهم منها 124,8 مليار درهم برسم الاقتراضات الخارجية وحوالي 30,8 مليار درهم للتمويلات المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تلتزم بالمواعيد النهائية لسداد ديونها، سواء كانت مضمونة أم لا.

الضمانات الممنوحة من طرف الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات

منذ سنة 2021، تحول صندوق الضمان المركزي فعليا إلى شركة مساهمة تحت مسمى الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (تمويلكم)، لتصبح بذلك هذه الأخيرة، كمؤسسة مالية عمومية يحكمها القانون البنكي، المتدخل الأساسي فيما يخص الضمان العمومي للتمويل، وذلك بعد فترة كان يتم فيها منح الضمانات لصالح المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل مباشر وحصري من قبل الدولة لتمويلاتها الخارجية والداخلية.

يستفيد من الضمانات الممنوحة من قبل "تمويلكم"، بالإضافة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية، الشركات الخاصة والأفراد. وبلغ الحجم الإجمالي لهذه الضمانات 123,2 مليار درهم في متم سنة 2023.

وأسفرت التزامات الضمان للشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات في متم سنة 2023 عن تطور لنسبة التعثر يتماشى مع مستواها المتوقع. وتظل هذه النسبة أقل من مستواها الممكن.

2.4.4. تدابير التخفيف

إن الضمان المباشر للدولة وغير المباشر للشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات يمنح للمؤسسات والمقاولات العمومية بعد دراسة كل حالة على حدة، استناداً أساساً إلى عقود البرامج أو الاتفاقيات التي تنص على التزامات كل طرف.

وفيما يخص ضمان "تمويلكم"، لا يمنح إلا بعد الموافقة المسبقة لوزارة الاقتصاد والمالية. وفي المقابل، تحصل هذه الشركة على عمولة كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل الذي تمت تعبئته.

وباعتبار أن "تمويلكم" تخضع للقواعد الاحترازية الصادرة عن بنك المغرب، فإنها بصدد وضع اللمسات النهائية على إطارها التحوطي الجديد للأخذ في الاعتبار حجم التزاماتها خارج الحصيلة (أرصدة الأصول والخصوم)، وكذا نظامها لتغطية المخاطر. ويشكل ذلك ضماناً إضافية، خاصة فيما يتعلق بحكامتها ووضعها المالي ونظام إدارة المخاطر الخاص بها.

وعليه، وفي إطار الخطة المستهدفة من حيث التغطية الاحترازية المرتبطة بالتزامات "تمويلكم"، تم وضع ثلاثة مستويات من التغطية:

◀ المستوى الأول: يتكون من مخصصات قبلية يتم تحديدها على أساس القواعد الاحترازية التي وضعها بنك المغرب واعتبارها كمخصصات مسبقة. وتجدر الإشارة إلى أن المخصصات الميزانية التي استفادت منها الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات تمكنها، بالنظر لحجمها، من مواجهة أي صدمة مرتبطة بتفاقم التعثر.

◀ المستوى الثاني: يتعلق بـ "الصندوق الاحتياطي" المحدث بموجب قانون خلق "تمويلكم"، والذي تدرجه في سجلاتها ويتم تمويله بشكل خاص من أرباحها الصافية.

◀ المستوى الثالث: المتعلق برأس المال الخاص للشركة.

وفي إطار التتبع المستمر للمخاطر المرتبطة بالضمانات، فإن الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات ملزمة بتقديم، كل ستة أشهر، تقرير للوزارة المكلفة بالمالية حول تطور المخاطر المتعلقة بالتزامات المستفيدة من ضمان الدولة ومستويات الخسائر المحتملة وتفعيل نظام تغطية المخاطر.

5.4. الشراكات بين القطاعين العام والخاص

1.5.4 تقديم الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يندرج اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الهيكلية الملتمزم بها من طرف الحكومة، مع تخفيف الضغط على ميزانية الدولة والمديونية

من خلال تعبئة الاستثمارات الخاصة. وتخضع هذه العقود لأحكام القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 46.18.

وتتضمن المشاريع قيد التنفيذ في هذا الإطار مشروع تحلية المياه في منطقة الداخلة باستثمار قدره 2,5 مليار درهم، ومشروع تحلية المياه بالدار البيضاء-سطات بتكلفة إجمالية قدرها 6,5 مليار درهم من أجل السقي والماء الشروب. وقد تم استكمال مرحلة التقييم القبلي لمشاريع أخرى، ويتعلق الأمر بـ:

◀ مشروع بناء وتدبير شبكة الري في المنطقة الجنوبية الشرقية لسهل الغرب بقيمة تقارب 3 ملايين درهم؛

◀ مشروع تحلية مياه البحر للري في منطقة كلميم واد نون بتكلفة إجمالية قدرها 2 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، توجد مشاريع أخرى قيد التقييم القبلي لبحث مدى قابليتها لاعتماد صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، منها مشروع خط أنابيب الغاز المدرج ضمن برنامج التطوير المستدام للبنى التحتية للغاز الطبيعي المسال ومشروع الري المبرمج في منطقة سيدي رحال انطلاقاً من محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء.

2.5.4. طبيعة المخاطر المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص

يولي الإطار القانوني المغربي الخاص بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية كبيرة لعملية التقييم القبلي، والتي من بين أهدافها تحديد المخاطر المرتبطة بهذا النوع من المشاريع بشكل معمق، لاسيما تلك التي قد تواجهها الجهة المعنية والشريك الخاص وكذا الأطراف الأخرى المشاركة، إضافة إلى توزيع هذه المخاطر بين الأطراف.

بعد تحديد المخاطر، تخضع هذه الأخيرة لتحليل معمق يتضمن تقدير ودراسة احتمالية حدوث كل خطر بالإضافة إلى تقييم أثره.

ويتم تصنيف المخاطر وتوصيفها مع اقتراح لتوزيعها وتدابير للتخفيف. وتشمل أهم المخاطر المحددة وتدبيرها تلك المتعلقة بالبناء والطلب ونجاعة الأداء والتشغيل، فضلا عن المخاطر المرتبطة بالقوة القاهرة وتغيير الإطار التشريعي وإعادة التفاوض وإعادة التمويل وفسخ العقد.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المبرمة حتى الآن، لم تؤد إلى مخاطر قد تترتب عنها زيادات في التكاليف التي يتحملها الطرف العام، كما أنه لم تتم إعادة التفاوض أو إلغاء أي عقد من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تلتزم بها الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

3.5.4. تدابير التخفيف

تم وضع مجموعة من التدابير لتخفيف وتدبير المخاطر المالية المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تتمثل في ما يلي :

◀ **إطار قانوني ومؤسسي معزز** يستند إلى القانون رقم 86.12، الذي تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 46.18، لدمج آليات تدبير المخاطر في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وينظم هذا الإطار العملية برمتها، ابتداءً بتحديد المشاريع واختيارها، ومروراً بمرحلة التحضير وإبرام العقد وتوقيعه إلى غاية تتبع تنفيذ العقد واستكمالها، مما يضمن إدارة المخاطر بفعالية ودقة؛

◀ **قسم خاص بالشراكات بين القطاعين العام والخاص** بمديرية المنشآت العامة والخصوصية لدعم حاملي المشاريع منذ البداية إلى التنفيذ، ويتكلف هذا القسم بتقديم خبرة تقنية قيمة لتحديد وتخفيف المخاطر على مدار العملية، وذلك استناداً إلى التوجيهات المختلفة والأدلة المعدة لهذا الغرض، كما يتتبع هذا القسم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويشارك في اللجان المُحدثة لهذا الغرض؛

◀ **تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترتيبها حسب الأولوية** أثناء مرحلة التحضير. وتجري إعادة صياغتها خلال مرحلة إبرام العقود، مع الحرص على الحفاظ على "قيمة مقابل المال" (VfM) إيجابية طوال مدة المشروع؛

◀ **الاستراتيجية الوطنية** قيد الإعداد، والتي سيتم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

◀ **البرنامج الوطني السنوي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص**: والذي يحدد المشاريع التي ستخضع لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتشاور مع القطاعات المعنية من أجل إدراج هذه المشاريع في البرمجة الميزانية؛

◀ **التصفية المسبقة للملكية العقارية** التي يفرضها الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص لا سيما على مستوى تقرير التقييم المسبق؛

◀ **توزيع المخاطر**: يفرض القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحديد وتفصيل المخاطر المرتبطة بمراحل المشروع المختلفة. كما يتم تحمل المخاطر، بما في ذلك تلك الناتجة عن عدم التوقع أو القوة القاهرة من قبل الطرف الذي يُعتبر قادراً على تحملها بطريقة تقلص من تكاليفها مع مراعاة المصلحة العامة وخصائص المشروع؛

◀ **التقييم البعدي للمشاريع:** ينص القانون على مراقبة تنفيذ العقد من قبل الشخص العام وتدقيق العملية بأكملها من أجل إبراز النواقص وتحقيق أهداف نجاعة الأداء والشفافية. ومن المنتظر أن يشكل تتبع المخاطر المرتبطة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص جزءاً من نظام تدبير المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

5. استدامة المديونية

1.5. المخاطر المتعلقة بالمديونية

مخاطر إعادة التمويل

تظل المخاطر التي قد تواجهها محفظة دين الخزينة والمرتبطة بإعادة التمويل في مستويات متحكم فيها، حيث أن حصة الدين قصير الأجل تتماشى مع حصة المحفظة المعيارية لدين الخزينة، والتي بلغت حوالي 12,4% بتمت يونيو 2024 مقارنةً بـ 11,8% بتمت سنة 2023. بالإضافة إلى ذلك، فقد عرفت المدة المتوسطة لسداد هذا الدين تحسناً بما يقارب 6 أشهر خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024، حيث ارتفعت إلى 7 سنوات و9 أشهر.

كما يعزى التحكم في مخاطر إعادة التمويل إلى عمق السوق الداخلية، واللجوء المنتظم منذ سنة 2011 إلى عمليات التدبير النشط للدين الداخلي بهدف تمليس جدول سداد الدين، وكذلك نظراً لطبيعة سداد معظم القروض الخارجية، المقسطة على مدة سداد طويلة.

مخاطر سعر الفائدة

بلغت حصة دين الخزينة ذو سعر فائدة متغيرة حوالي 11,4% في نهاية يونيو 2024، حيث أن دين الخزينة ذو سعر الفائدة الثابت يشكل حصة تزيد عن 88%، وهي أساساً ديون داخلية.

وتمكن هذه الخاصية من الحد من تعرض محفظة دين الخزينة لمخاطر سعر الفائدة، كما تساهم في التحكم في مستوى التكلفة المتوسطة لهذا الدين، والتي بلغت 3,3% بتمت سنة 2023 ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 3,9% في نهاية سنة 2024.

ويعزى هذا الارتفاع المحدود لمستوى التكلفة المتوسطة لدين الخزينة إلى التحكم في مستوى هذا المؤشر سواء بالنسبة للدين الخارجي أو للدين الداخلي، على الرغم من التشديد المفاجئ وعلى نطاق واسع لشروط التمويل في الأسواق الوطنية والدولية.

إن الارتفاع المسجل في التكلفة المتوسطة للدين الخارجي بتمت سنتي 2023 و2024، راجع بالأساس إلى ارتفاع تحملات الدين ذي أسعار الفائدة المتغيرة وذلك في سياق دولي اتسم بالتشديدات النقدية المتتالية التي قام بها كل من البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي ابتداء من الفصل الأول من سنة 2022، والتي بلغت 525 نقطة أساس و450 نقطة أساس على التوالي.

وبالرغم من ذلك، فقد أسهم الحفاظ على حصة الدين ذي أسعار الفائدة المتغيرة في حدود 30% من إجمالي الدين الخارجي، وفقاً للمحافظة المعيارية لدين الخزينة، في الحد من تأثير هذه الزيادات والتخفيف من حدتها حيث أنه:

◀ في سنة 2023، لم ترتفع التكلفة المتوسطة للديون الخارجية سوى بمقدار 120 نقطة أساس رغم أن متوسط أسعار فائدة الأوريبور (EURIBOR) لأجل 6 أشهر وأسعار الفائدة المستندة إلى السوفر (SOFR) سجلت ارتفاعاً قدره 291 نقطة أساس و384 نقطة أساس، على التوالي، مقارنة مع سنة 2022.

◀ في سنة 2024، وفي الوقت الذي استمرت فيه أسعار فائدة الأوريبور (EURIBOR) لأجل 6 أشهر وأسعار الفائدة المستندة إلى السوفر بالارتفاع بحوالي 142 نقطة أساس و87 نقطة أساس، على التوالي، فإن الزيادة المتوقعة في التكلفة المتوسطة للديون الخارجية لن تتجاوز 50 نقطة أساس.

ومن جهة أخرى، وبفضل التحسن المستمر لشروط تمويل الخزينة في السوق الداخلية خلال السنوات الأخيرة، واصل متوسط تكلفة الدين الداخلي مساره التنازلي في سنة 2023 حيث بلغ حوالي 3,23% مقابل 3,38% في 2022. إلا أنه من المتوقع أن ينعكس هذا التوجه خلال سنة 2024، نتيجة الارتفاع المهم المسجل في أسعار الفائدة خلال سنتي 2022 و2023، والذي بلغ حوالي 75 و101 نقطة أساس على التوالي، إضافة إلى بنية إصدارات سندات الخزينة، خلال سنة 2023، والتي تميزت بتركيزها بشكل أكبر على الآجال الطويلة.

ويأتي هذا التطور في سياق اقتصادي ومالي وطني مضطرب، على غرار الوضع الدولي، تميز بارتفاع التضخم وبعتماد بنك المغرب سياسة نقدية تشديدية، حيث قام بثلاث زيادات متتالية في سعر فائدته الرئيسي، بمقدار 50 نقطة أساس في كل مرة، لينتقل هذا السعر من 1,50% في شتنبر 2022 إلى 3,0% بحلول مارس 2023.

ومع ذلك، سيبقى تأثير هذه الزيادات على التكلفة المتوسطة للدين الداخلي محدوداً، حيث من المنتظر ألا يتجاوز الارتفاع المتوقع ما مجموعه 60 نقطة أساس في سنة 2024. ويرجع ذلك بالخصوص إلى المدة

الزمنية المتوسطة المتبقية للسداد لهذا الدين التي لا تزال مرتفعة نسبياً، حيث بلغت 6 سنوات و8 أشهر بتم 2023، مقارنة بـ 5 سنوات و9 أشهر بتم 2022، إضافة إلى حصة الديون قصيرة الأجل والتي تناهز حوالي 14% من إجمالي حجم هذا الدين بتم 2023.

وبشكل عام، وعلى الرغم من الارتفاعات الكبيرة المسجلة في أسعار الفائدة على المستويين المحلي والدولي، فإن التحكم في تكلفة الدين يُعزى أساساً إلى:

◀ هيمنة الدين الداخلي الذي يمثل ما يناهز 75% من إجمالي محفظة دين الخزينة؛

◀ مواصلة سياسة التدبير النشط للدين والتي تهدف أساساً إلى التقليل من مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بمحفظة دين الخزينة من خلال تمليس جدول سداد الدين، والحد من مخاطر أسعار الفائدة والصراف المرتبطة بالدين الخارجي؛

◀ الحصة المهمة من القروض الخارجية المحصل عليها من مصادر التمويل الرسمية والمصحوبة بشروط مالية ميسرة.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

يظل دين الخزينة في معظمه ديناً مقوماً بالدرهم، بحصة تبلغ حوالي 74% من إجمالي الدين، في حين أن حصة الدين المقوم بالعملات الأجنبية لا تتجاوز 26%. وتتوافق هذه البنية مع الأهداف المحددة في المحفظة المعيارية لدين الخزينة (70% إلى 80% دين داخلي و20% إلى 30% دين خارجي)، مما يحد من تعرض محفظة دين الخزينة إلى مخاطر الصرف.

علاوة على ذلك، فإن بنية الدين الخارجي حسب العملات، إلى غاية تم يونيو 2024 (59% بالأورو، 35% بالدولار الأمريكي، و6% بعملات أخرى)، قريبة من بنية سلة الدرهم، مما يقلص من أثر تقلبات أسعار الصرف.

2.5. استدامة مديونية الخزينة

يظل دين الخزينة مستداماً وذلك بالنظر لبنيته السليمة التي تتكون أساساً من الديون الداخلية (75%)، فضلاً عن مؤشرات التكلفة والمخاطر التي تبقى في مستويات متحكم فيها، كما تؤكد ذلك دراسات العديد من الشركاء الدوليين، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن المتوقع احتواء المخاطر المتعلقة باستدامة مديونية الخزينة بفضل مواصلة التحكم التدريجي في عجز الميزانية، والذي من المنتظر أن ينخفض إلى 3% اعتباراً من سنة 2026. ومن شأن هذا التطور، إلى

جانب تحسن آفاق النمو، أن يساهم في إعادة بناء الهوامش المالية اللازمة لضمان استمرارية الإصلاحات ذات الأولوية في بلادنا، ولمواجهة الصدمات المستقبلية المحتملة.

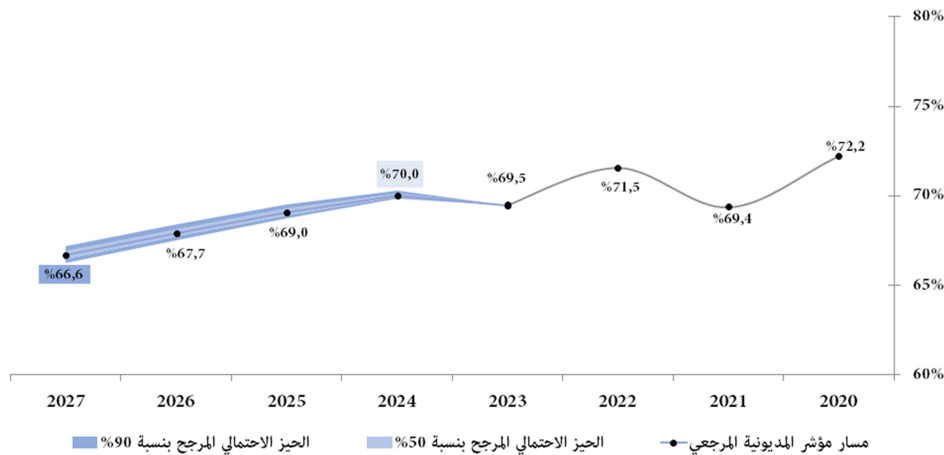
وفي إطار تحليل استدامة دين الخزينة، تم إجراء محاكاة لتقييم مسارات مؤشر المديونية. وتستند هذه التحليلات على البيانات التاريخية وكذا على فرضيات الإطار الماكرو اقتصادي للبرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027، ولا سيما فيما يتعلق بتطور النمو الاقتصادي والرصيد الميزانياتي. وتعتمد المحاكاة المنجزة على إحداث عدة سيناريوهات للمتغيرات الرئيسية التي تتمحور حول السيناريو المرجعي، المستند إلى إطار البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027.

ويثري هذا التحليل بشكل كبير تقييم مدى استدامة دين الخزينة، كما يتيح رؤية أوضح للتقويمات اللازمة التي يتعين القيام بها إذا لزم الأمر للحفاظ على المالية العمومية على مسار مستدام.

ويظهر الرسم البياني لمسارات مؤشر المديونية أنه في أفق سنة 2027، ستنحصر هذه النسبة، باحتمال نسبة 90٪، ضمن نطاق يتراوح بين 66,3٪ و67,1٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، وحول مسار السيناريو المرجعي البالغ 66,6٪. كما تكشف تحاليل الحساسية على أن دينامية مسار مؤشر المديونية تتأثر بشكل خاص بفرضيات النمو الاقتصادي وبالمستويات المتوقعة لعجز الميزانية خلال الفترة المذكورة.

وعلى العموم، من المتوقع أن يسلك مسار السيناريو المرجعي، خلال الفترة 2025-2027، كما تم تقييمه وفقاً للإطار الكلي المعتمد، منحى تنازلياً ومتحكماً فيه يقل عن 70٪ مع تسجيل انخفاض سنوي متوسط في حدود 1,1 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، من المرجح أن ينتقل مؤشر المديونية من 69,5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي بتم سنة 2023 إلى أقل من 67٪ بتم 2027، في أفق الوصول إلى نحو 65٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2030.

مسار مؤشر مديونية الخزينة (بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام)



المصدر : معطيات وزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط، حساب وزارة الاقتصاد والمالية

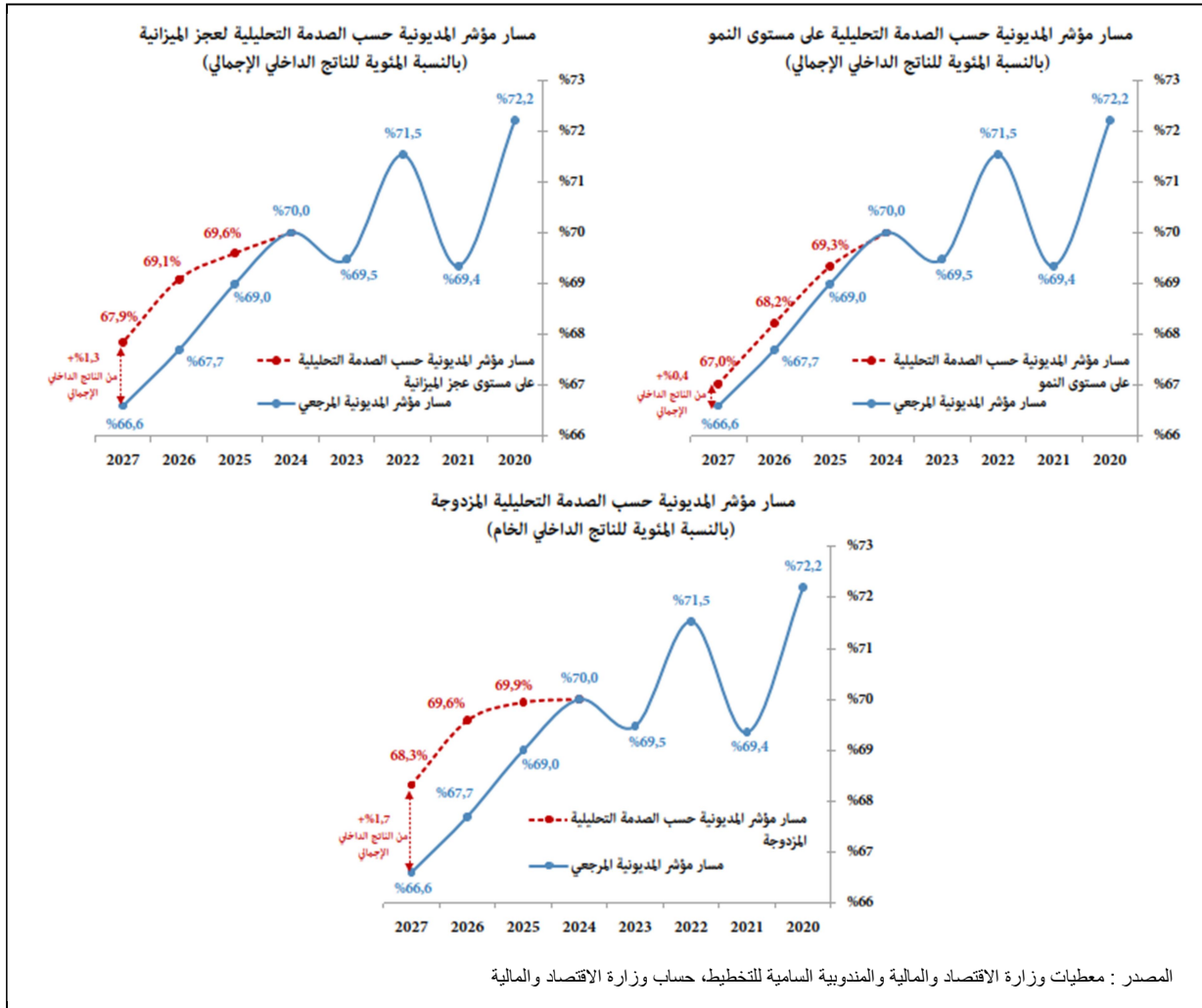
تأثير الصدمات المناخية على استدامة الدين

بالنظر للمخاطر التي يشكلها التغير المناخي على النمو الاقتصادي والمالية العمومية، تهدف هذه الفقرة إلى تسليط الضوء بشكل خاص على تأثيرات موجات الجفاف على استدامة الدين.

وفي هذا الصدد، وأخذا بعين الاعتبار مدى تأثير التدابير المتخذة للتخفيف من آثار الجفاف، خلال سنتي 2022 و2023، على كل من نسبة النمو الاقتصادي وعجز الميزانية، فقد تم إجراء تقييم لمؤشر المديونية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2025 و2027 من خلال تطبيق صدمات مزدوجة بنفس الحجم على سنتي 2025 و2026.

وتنقسم الصدمات التي تم القيام بها إلى ثلاث فئات، إذ تتعلق الصدمة الأولى بالنمو الاقتصادي وتفترض خسارة بمعدل 0,4 نقطة مئوية في المتوسط السنوي، والصدمة الثانية تتعلق بعجز الميزانية مع تفاقمه بمعدل 0,7 نقطة مئوية في المتوسط السنوي، وصدمة أخيرة تجمع بين الصدمتين السابقتين.

وتظهر نتائج تحاليل الحساسية على أنه في أفق سنة 2027، من المرجح أن يسجل مؤشر المديونية، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي، زيادة بنسبة 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي ليصل إلى 67% نتيجة للصدمة المتعلقة بالنمو، وزيادة بنسبة 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي ليلبغ 67,9% نتيجة للصدمة المتعلقة بعجز الميزانية، وزيادة قدرها 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي ليصل إلى 68,3% نتيجة للصدمة المزدوجة.



ومع الأخذ في الاعتبار لهذه النتائج، يتبين أن مؤشر المديونية سيحافظ على منحى تنازلي حتى في حالة حدوث صدمة مناخية، وذلك على الرغم من أن وتيرة الانخفاض ستكون أقل مقارنة مع تلك المسجلة لمسار السيناريو المرجعي. وبالإضافة إلى ذلك، ستبقى مستويات مؤشر المديونية أقل من المعدل الذي تم تسجيله خلال سنتي 2022 و2023 والبالغ 70,5% في المتوسط من الناتج الداخلي الإجمالي.

وكخلاصة، يظل الحفاظ على تطور متحكم فيه لمؤشر المديونية مرتبطا بمواصلة مسار تعزيز الميزانية كما هو مسطر في إطار البرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2025-2027. وفي نفس السياق، فإن اعتماد قاعدة ميزانية مثبتة على الدين، والتي سيتم إدراجها في إطار مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، من شأنه تعزيز استدامة المالية العمومية.

6. المخاطر طويلة الأمد المرتبطة بالتغير المناخي

يهدف هذا الجزء الجديد من وثيقة البرمجة الميزانية لثلاث سنوات إلى عرض تقييم للمخاطر الميزانية على المدى الطويل والمترتبة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

وترتبط هذه المخاطر، الغير ملموسة في الأفق الزمني للبرمجة الميزانية للثلاث سنوات والتي يمكن أن تتجسد تدريجياً على مدى عقود، بشكل أساسي بالمناخ وأيضاً بالتغيرات الديموغرافية، مما قد يؤثر على استدامة مسار الميزانية على المدى الطويل، وذلك بالرغم من إدارة كفاءة للمخاطر على المديين القصير والمتوسط. ويعد هذا التقييم أمراً بالغ الأهمية في إعداد السياسات التي تنتج عنها التزامات مهمة وطويلة الأمد. هذا ويسفر التغير المناخي عن مخاطر طويلة الأمد على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى تراجع الإنتاجية واستنزاف مخزون رأس المال والتأثير على رأس المال البشري.

1.6. الخصائص المناخية العامة للمغرب⁴

نظراً لموقعه الجغرافي وطبيعة جغرافيته، يتميز المغرب بتنوع مناخي كبير وينتمي إلى إحدى مناطق العالم الأكثر تعرضاً للتغير المناخي والكوارث الطبيعية، خصوصاً على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط وساحل المحيط الأطلسي.

تحليل التطورات المناخية التاريخية

يظهر تحليل البيانات المناخية في المغرب خلال الفترة من 1960 إلى 2020 التطورات التالية (1): تطور في منحنى الانخفاض في معدلات هطول الأمطار التراكمي خلال موسم الأمطار (أكتوبر-أبريل) بحوالي -9% مقارنة بالفترة المرجعية 1961-1990، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الأمطار خلال فصل الشتاء (دجنبر-يناير-فبراير) بنسبة 20% خلال نفس الفترة؛ (2) منحنى تصاعدياً للحد الأقصى لعدد أيام الجفاف المتتالية بمتوسط +6 أيام في وسط البلاد؛ (3) زيادة في سعة الظواهر الحرارية القصوى؛ (4) ارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية على الصعيد الوطني بمقدار 22,1 درجة مئوية خلال الفترة 2011-2020 مقارنة بالفترة 1961-1970؛ (5) منحنى تصاعدياً في درجات الحرارة السنوية الدنيا وزيادة حدة جفاف المناخ.

التوقعات المناخية المستقبلية

يُظهر تحليل التوقعات المناخية⁵ على المستوى الوطني ما يلي: (1) تتجاوز سعة ارتفاع درجات الحرارة المتوقعة المتوسط العالمي؛ (2) تتوقع مختلف السيناريوهات المناخية انخفاضاً في نسبة التساقطات

⁴ المصدر: المديرية العامة للأرصاد الجوية.

المطرية خلال موسم الأمطار قد يصل إلى -15%، مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية؛ (3) من المتوقع اشتداد الجفاف من حيث حدته وارتداده؛ (4) قد يتزامن التغير في توزيع التساقطات المطرية مع ارتفاع في درجات الحرارة على المستويين الموسمي والسنوي، مما قد يؤدي إلى تفاقم الظواهر المناخية الحادة، مثل موجات الحرارة والعواصف العنيفة والرياح الشديدة وغيرها.

2.6. قنوات انتقال المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية إلى المالية العمومية

ترتبط تغيرات المناخ بارتفاع متوسط درجات الحرارة وتغير أنماط التساقطات المطرية ونقص الموارد المائية، فضلاً عن زيادة تواتر وشدة بعض الظواهر الحادة (كالجفاف والفيضانات)، وتفاقم احتمالات حرائق الغابات وارتفاع مستوى سطح البحر. ويمكن لهذه التغيرات أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والمالية العمومية على المدى الطويل.

◀ **على مستوى المداخل:** ينعكس تراجع النمو على المداخل الضريبية، وذلك أساساً من خلال تداعياتها على الاقتصاد ككل، والتي يمكن أن تتجلى في انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية والعمالة، وكذا في تضرر رأس المال المادي والبنيات التحتية.

◀ **على مستوى النفقات:** من المحتمل أن تستدعي التغيرات التي قد تلحق بالنشاط الاقتصادي تنفيذ برامج محددة للحد من آثار التغير المناخي ورفع الميزانيات المخصصة لها، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بإعادة تأهيل المعدات والبنيات التحتية المتضررة.

وبالتالي، فإن الدينامية السلبية للمداخل والنفقات، مقرونة بتباطؤ النمو الاقتصادي، قد تؤدي إلى ارتفاع في عجز الميزانية، وبالتالي في نسبة الدين.

3.6. تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري على الاقتصاد

السيناريو المرجعي الأساسي

تم إعداد توقعات النمو الاقتصادي والمالية العمومية في أفق 2050، وهي السنة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة كأفق للتوقعات، وفقاً لسيناريو مرجعي 7 يتم على أساسه تقييم تداعيات المخاطر المناخية. وتقوم الفرضيات التي يبني عليها السيناريو المرجعي المعتمد على معدل نمو الإنتاجية يقارب متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى معدل تضخم يضمن استقرار الأسعار بما

⁵ البرنامج العالمي للبحوث المناخية "CMIP6) jectons Coupled Model Intercomparison Project Phase 6Pro"

⁶ الاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر"، البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، برنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية، وما إلى ذلك.

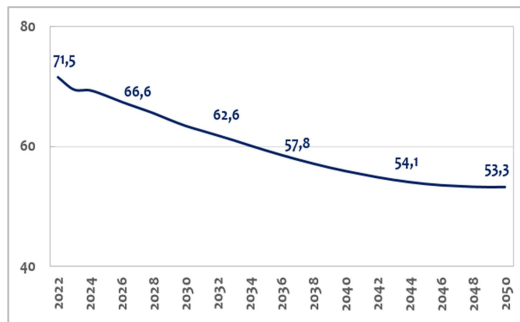
⁷ يرتكز الإطار المرجعي لأهم المجمعات الماكرو اقتصادية في أفق 2030 على توقعات البرمجة الميزانية للفترة 2025-2027 والإبقاء على نفس منحى التطورات إلى غاية 2030.

يتماشى مع هدف سياسة البنك المركزي. فيما يخص أسعار الفائدة، فمن المتوقع أن تظل قريبة من مستوياتها التاريخية وذلك رغم تسجيلها انخفاضا طفيفا في أفق التوقعات. كما أنه، ومن أجل عزل الأثر الإجمالي للسيناريوهات المناخية، يفترض السيناريو المعتمد أن السياسة المالية تظل غير مرنة ولا يتم إجراء أي تصحيح ميزانياتي.

هذا ويتوقع السيناريو المرجعي، والذي يستند إلى توقعات الاتجاه العام والتي لا تشمل انعكاسات تغير المناخ، وضعية ايجابية للمالية العمومية في أفق سنة 2050، مع عجز في الميزانية محصور في 2,7% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بحلول سنة 2050، مما يعكس، على وجه الخصوص، المساهمة الإيجابية للعائد الديموغرافي ودينامية النمو الاقتصادي. وهكذا، من المتوقع أن تسلك نسبة الدين مسارا تنازليا، لتبلغ حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2035، قبل أن تستقر عند 53% عند نهاية أفق التوقعات.

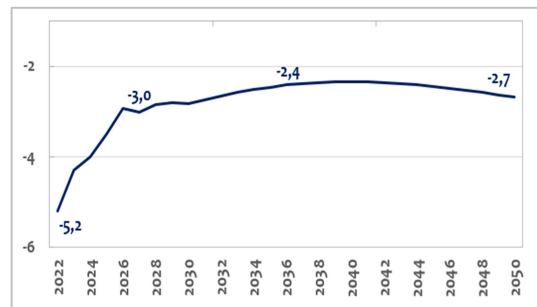
ويرتكز السيناريو المرجعي على نمو اقتصادي بنسبة 4% في المتوسط خلال الفترة 2025-2040، ثم 3,5% خلال بقية الفترة بحلول 2050.

مؤشر المديونية - % من إجمالي الناتج الداخلي الخام -



المصدر : حساب وزارة الاقتصاد والمالية .

عجز الميزانية - % من إجمالي الناتج الداخلي الخام -



إن قراءة هذه التوقعات ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار درجة عدم اليقين العالية التي تحيط بها، نظراً لامتداد أفق التوقعات، وقد تم عرضها لغرض التوضيح من أجل قياس الانحراف الناتج عن آثار التغير المناخي على النمو الاقتصادي والمالية العمومية، وذلك عبر تحليل انحرافات سيناريوهات الانبعاثات عن هذا السيناريو المرجعي.

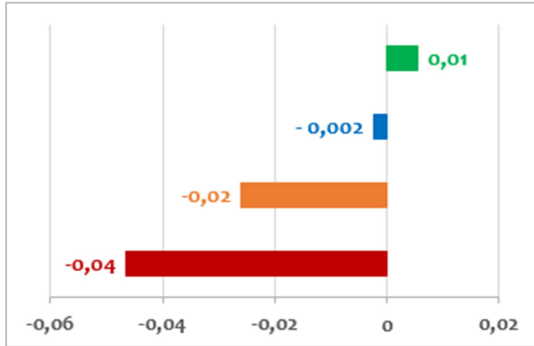
أثر تغير المناخ على النمو الاقتصادي

تمت مقارنة آثار التغير المناخي وفقاً لأربعة سيناريوهات للانبعاثات وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC) وباستخدام أداة Q-CRAFT التي طورها صندوق النقد الدولي، والتي تم تكييفها لإدماج خصوصيات الاقتصاد الوطني. السيناريوهات المذكورة هي كالتالي:

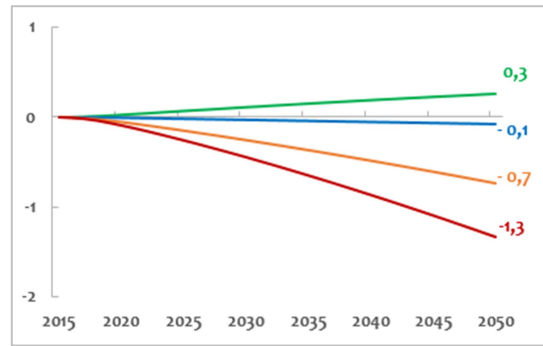
- ◀ سيناريو باريس (SSP1 - 2.6) : احترام الالتزامات المتخذة في إطار اتفاقية باريس للمناخ ؛
 - ◀ سيناريو « معتدل » (SSP2 - 4.5) : الاستمرار في تنزيل تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ بما يتماشى مع الاتجاهات التاريخية، دون تكثيف الدول لجهودها للوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق باريس ؛
 - ◀ سيناريو « مرتفع » (SSP3 - 7.0) : تقليل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ وارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة في المستقبل ؛
 - ◀ سيناريو « حار جدا » (SSP3 - 7.0 / الرتبة المئينية التسعون) : الحفاظ على مسار انبعاثات الغازات الدفيئة مماثلاً لمسار السيناريو "المرتفع"، إلا أن هذا السيناريو يعتمد الرتبة المئينية التسعون لارتفاع درجات الحرارة.
- وهكذا، فإن تقييمات⁸ تأثير الاحتباس الحراري على النمو الاقتصادي أسفرت عن انعكاس محدود نسبياً في البداية، ليتزايد مع ارتفاع درجات الحرارة وتسارع وتيرة الاحتباس الحراري، حيث سينخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 0,02 و 0,04 نقطة مئوية سنوياً في المتوسط، في ظل السيناريوهين المرتفع والحار جدا على التوالي.
- وعلى المدى الطويل، من الممكن أن يبلغ الانخفاض التراكمي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الناجم عن الارتفاع المتواصل لدرجات الحرارة، مستويات مهمة، مع انخفاض بنسبة 0,7% بحلول عام 2050 بالنسبة للسيناريو المرتفع، و 1,3% حسب السيناريو الحار جدا.
- فيما يخص السيناريو المعتدل، تقترب اتجاهات ارتفاع درجات الحرارة في ظل هذا السيناريو من الاتجاهات التاريخية، مما يجعل الانحرافات السلبية عن السيناريو المرجعي محدودة (-0,002 نقطة مئوية و -0,1%)، في حين أنها تأخذ قيمة إيجابية وفقاً لسيناريو باريس (+0,01 نقطة مئوية و +0,3%) الذي يتوقع تباطؤاً في ظاهرة الاحتباس الحراري مقارنة بالسيناريو المرجعي.

⁸ اعتماداً على دراسة Kahn وآخرون: « Long-Term Macroeconomic Effects of Climate Change: A Cross-country Analysis », 2019.

متوسط الانخفاض (ارتفاع بالنسبة لسيناريو باريس) السنوي في معدل نمو
نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام - نقطة مئوية -
سيناريو باريس / معتدل / مرتفع / حار جدا



الخسارة (ربح بالنسبة لسيناريو باريس) في نصيب الفرد من
إجمالي الناتج الداخلي الخام - % -



المصدر: Q-CRAFT، حساب وزارة الاقتصاد والمالية

أثر ظاهرة الاحتباس الحراري على المالية العمومية

إن تأثير تغير المناخ على الناتج الداخلي الخام، والذي يتم لمسه من خلال تراجع إنتاجية العمل، يؤثر سلباً على حجم المداخيل في ظل فرضية جمود النفقات، مما يؤدي إلى تفاقم تدريجي لعجز الميزانية، وبالتالي ارتفاع نسبة دين الخزينة.

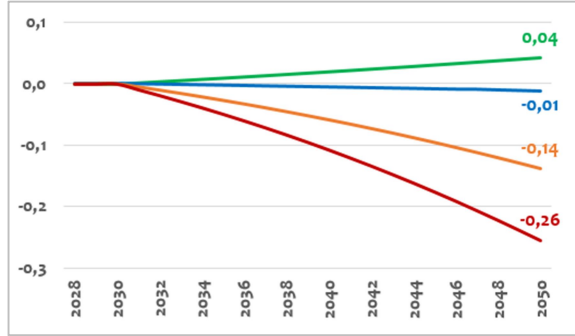
بالنسبة لسيناريو باريس، من المفترض أن ينخفض عجز الميزانية ونسبة دين الخزينة، على التوالي، بنسبة تقارب 0,04 و 0,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2050 مقارنة بالسيناريو المرجعي. وبالنسبة للسيناريوهات الثلاثة الأخرى، من المتوقع أن تكون التأثيرات على عجز الميزانية ونسبة دين الخزينة محدودة في السنوات الأولى من فترة التوقعات ثم تزداد تدريجياً مع تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، مما يعكس حساسية المالية العمومية على المدى الطويل أمام السيناريوهات المختلفة للانبعاثات.

في هذا السياق، ووفقاً للسيناريو "المعتدل"، سيكون تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري محدوداً، مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزانية بمقدار +0,01 نقطة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2050، وارتفاع في نسبة دين الخزينة تبلغ +0,05 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بالسيناريو المرجعي.

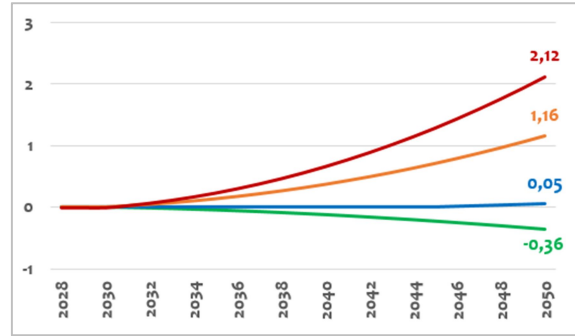
وفي ظل السيناريو "المرتفع"، من المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية، بمقدار +0,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2045 وبنسبة +0,14 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2050. وكنتيجة لذلك، قد ينحرف معدل مديونية الخزينة عن السيناريو المرجعي ب +0,7 و +1,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام في 2045 و 2050 على التوالي. أما وفقاً للسيناريو "الحار جداً"، فمن المتوقع أن يكون تأثير ظاهرة الاحتباس

الحراري أكثر حدة، حيث من المفترض أن يزيد عجز الميزانية بنحو 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2050، وأن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام بمقدار 2,1 نقطة.

انحراف عجز الميزانية عن السيناريو المرجعي
- نقطة من إجمالي الناتج الداخلي -
سيناريو باريس / معتدل / مرتفع / حار جدا



انحراف مؤشر المديونية عن السيناريو المرجعي
- نقطة من إجمالي الناتج الداخلي -
سيناريو باريس / معتدل / مرتفع / حار جدا



المصدر: Q-CRAFT، حساب وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تفترض مستوى تكيف متوسط، حيث من الممكن أن تؤدي وتيرة تكيف أسرع (أو أبطأ) إلى تخفيف (أو تفاقم) هذه التأثيرات على المدى الطويل.

من جهة أخرى، تم اعتماد سيناريوهين مرجعيين بديلين آخرين : (أ) الأول يفترض استقرار نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام عند 65% اعتباراً من سنة 2030، مع عجز في الميزانية يبلغ 3,3% في المتوسط خلال فترة التوقعات و (ب) الثاني يفترض استقرار العجز عند 3%، ما يجعل دين الخزينة ينخفض تدريجياً، قبل استقراره في حوالي 60% بين عامي 2040 و 2050، وتكشف النتائج لكل من هذين السيناريوهين عن تأثيرات للتغير المناخي متقاربة مع تلك المترتبة عن السيناريو المرجعي الأساسي.

وكخلاصة، تعكس السيناريوهات المناخية إمكانيات اتخاذ إجراءات في مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري. ونتيجة لذلك، فإن الالتزام باتفاق باريس للمناخ سيمكن من الحد من الاحتباس الحراري، وكذا من تحقيق مكاسب إنتاجية، وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي.

غير أن الجهود الفردية للدول تظل محدودة في مواجهة التأثيرات العالمية، ما يبرز الحاجة إلى تعاون دولي للتخفيف من الآثار السلبية للاحتباس الحراري خاصة في إطار التزام الدول باتفاق باريس للمناخ.

4.6 استراتيجيات التخفيف والتكيف مع آثار التغير المناخي

إدراكاً منها لهذه المخاطر وكذلك للفرص المرتبطة بتغير المناخ، التزمت المملكة منذ فترة طويلة بالقضايا البيئية والمناخية، حيث تم تنفيذ، وبنهج استباقي، عدد من الاستراتيجيات الرامية إلى

التخفيف من تداعيات التغير المناخي والتكيف معه وكذا إدارة الكوارث الطبيعية، وذلك استجابة للالتزامات الوطنية والدولية.

ففي سنة 2009، أطلق المغرب الاستراتيجية الوطنية الطاقية، والتي مكنت من رفع حصة الطاقات المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء، وقام بتنزيل برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها سنة 2019. هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، وضع المخطط الوطني للمناخ 2020-2030 والذي يركز بالأساس على تشجيع الابتكار الأخضر، وكذا إعداد "الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون على المدى الطويل المغرب 2050" والهادفة إلى إرساء أساسيات تنمية منخفضة الكربون.

بالإضافة إلى ذلك، رفعت المملكة المغربية طموحها لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى 45,5% بحلول سنة 2030 في إطار مساهمتها المحددة وطنياً (NDC) في صيغتها المحينة، وترمي إلى تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري بحلول سنة 2050، لا سيما من خلال خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% في أفق 2030، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي القدرة الكهربائية المركبة إلى 52% بحلول سنة 2030.

ومن أجل تحقيق هذه الطموحات، يستثمر المغرب بشكل كبير في مجال الطاقات المتجددة، لا سيما من خلال توسيع الحقل الوطني للطاقتين الشمسية والريحية، وكذا إطلاق "عرض المغرب" لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر والهادف إلى تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتحقيق الريادة والتنافسية في هذا القطاع.

بالموازاة مع ذلك ومن أجل ضمان أمنها المائي، شرعت بلادنا في بناء سدود جديدة ومحطات لتحلية مياه البحر، التي تستخدم الطاقة من المصادر المتجددة، بالإضافة إلى إنشاء طرق سيارة مائية من أجل تلبية الحاجيات المائية للمناطق التي تعاني من الإجهاد المائي.

وعلى نفس المنوال، يتم بذل جهود استثمارية كبيرة في إطار الإجراءات الاستراتيجية للتكيف مع تغير المناخ في قطاعي الفلاحة والماء، كما تؤكد على ذلك استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" الجديدة، الرامية إلى تطوير الفلاحة إلى قطاع مستدام وأكثر شمولية وفعالية، فضلاً عن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، الذي يرمي بالأساس إلى تعزيز الجهود بهدف تأمين إمدادات المياه.

وفي إطار تمويل إعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية، تم إحداث نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية (EVCAT) سنة 2016 والذي دخل حيز التنفيذ بداية سنة 2020 لتغطية الأضرار التي قد

تلحق بضحايا هذه الوقائع، حيث يغطي هذا النظام، من بين أمور أخرى، الفيضانات والزلازل وموجات التسونامي.

وبالاعتماد على شراكة بين القطاعين العام والخاص، يجمع برنامج EVCAT بين نظام تأمين لصالح المؤمن لهم بعقود تأمين، ونظام تضامني، مدبر من قبل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، يستفيد منه الأفراد بدون تغطية.

أما فيما يتعلق بالوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية، وضعت السلطات العمومية الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية والهادفة بالخصوص إلى تعزيز الوقاية من المخاطر لتقوية القدرة على الصمود وتحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الآليات، من بينها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية (CAS-FLCN) المسؤول عن الوقاية وإصلاح الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

من جهتها، تشكل المقاولات والمؤسسات العمومية مثلاً يحتذى به في مجارة أهداف السياسة البيئية، حيث أطلقت العديد منها مشاريع مهمة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، هذا ومن المرتقب دمج الأهداف البيئية في عقود البرامج وعقود الأداء.

من ناحية أخرى، أحدثت وزارة الاقتصاد والمالية وحدة مركزية أطلق عليها اسم "وحدة المناخ" مكلفة بتنسيق أشغال الوزارة في هذا المجال. ويعكس إحداث هذه الوحدة الأهمية التي توليها الوزارة للتخفيف من المخاطر المناخية وتعزيز حكمة إدارة هذه المخاطر بالنظر لتعدد الأطراف المعنية وتنوع المواضيع التي يتم تناولها. وستكون هذه الوحدة بمثابة "فريق عمل" معني بإدماج الاعتبارات المناخية في المالية العمومية، وفقا للسياسات الوطنية والالتزامات الدولية للمغرب.

وفي هذا الصدد، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية مشروعاً لإنشاء "تصنيف ميزانياتي أخضر"، والذي من شأنه أن يساهم في تحديد حجم الموارد العمومية المخصصة لإجراءات مكافحة التغير المناخي وتقييم تأثير التدابير المتخذة وتحديد احتياجات التمويل لتحقيق الأهداف المتوقعة فضلاً عن دعم اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالبرمجة الميزانية.

وفي السياق ذاته، اعتمدت كل من وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب إلى جانب الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، خلال شهر شتنبر 2024، استراتيجية جديدة لتطوير تمويل المناخ في أفق 2030. وقد سلطت الضوء هذه الاستراتيجية، التي استندت على تشخيص معمق، على هيمنة تدفقات تمويل المناخ من طرف القطاع العام. وفي هذا الإطار، تقوم الاستراتيجية بتقدير الفجوة التمويلية وتحديد الرافعات التي من شأنها تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تمويل المناخ.